جات العالم الثالث

النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية

د. وليد محمود عبد الناصر



العدد ٩٠ - أول يوليو ١٩٩٥

الاهـــداء

إلى كل من ساهم - سواء على مستوى الفكر أو العمل - في دفع التعاون فيما بين بلدان العالم الثالث والاعتماد المتبادل فيما بينها الى الأمام.

شكر وعرفان

يود الكاتب أن يتقدم بخالص الشكر والعرفان الى كل من الأستاذ الكبير محمود عبد الباري حمزة مسئول مشروع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية بجنيف على كل ما تفضل به من تقديم الوثائق والبيانات الخاصة بالمشروع وكذلك الاسهام بآراء هامة كان لها تأثيرا ايجابيا على اخراج هذا الكتاب بشكله الحالي.

كذلك يذكر الكاتب مساهمات الدكتور فينود أجاروال أستاذ الاقتصاد السياسي بمعهد الدراسات الدولية المتقدمة التابع لجامعة جنيف لتعليقاته على النص الأصلي لهذا الكتاب التي كانت ذات فائدة في خروج الكتاب بصورته الراهنة.

إلا أن المسئولية الكاملة لما يرد بهذا الكتاب تقع على كاتبه فقط.

د. وليد محمود عبد الناصر
جنيف - مارس ١٩٩٥

مقدمة

لم تحظى قضية اقتصادية دولية بمثل الاهتمام التى حظيت بها مؤخرا الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة اختصارا باسم «الجات» فمع الاتفاق الأخير الذى انهى سبع سنوات من المفاوضات فى ظل جولة اورجواى بدأ عصر جديد فى التجارة الدولية.. عصر تحرير التجارة ليس السلع فحسب ولكن الخدمات ايضا.. عصر حماية الملكية الفكرية... عصر ازالة القيود الكمية للتجارة. ومع بداية هذا العام تواجدت على الساحة العالمية منظمة التجارة العالمية التى ستكون راع حرية التجارة الدولية ومراقب تنفيذ الاتفاقيات التى وقعتها الدول فى ظل «الجات». وكما هو الحال فى كافة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية فان وضعية الدول النامية تثير تساؤلات ومخاوف عديدة ولم تكن «الجات» باستثناء بل لعلها اثارت مخاوف اكثر من غيرها من جراء تاثيراتها على الدول النامية خاصة وانها تتعامل مع جوانب شديدة الحساسية فى الاقتصاديات الوطنية للدول النامية.

لهذة الاعتبارات كان لابد لنا - من خلال كتاب الاهرام الاقتصادى - ان نتناول القضية بتعمق اكثر فكانت هذه الدراسة القيمة عن الجات والعالم الثالث التى اعدها الدكتور محمود وليد عبد الناصر والتى يقدم من خلالها تحليل كامل للنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية.

والدكتور وليد عبد الناصر دبلوماسى فى وزارة الخارجية ويعمل حاليا مستشارا سياسيا لاحدى المنظمات الدولية بجنيف.

وقد حرصنا ان يكون الكتاب اضافة للقارىء المتخصص وغير المتخصص لفهم ما سيحدث على الساحة العالمية - تجاريا واقتصاديا - خلال السنوات القادمة.

والله الموفق

رئيس التحرير

مقدمـــة

يتركز الحديث هذه الايام فى مجـال العلاقـات الاقتـصاديـة والتجارية الدولية سواء من زاوية ممثلى حكومات الدول او دوائر الاكاديميين والباحثين أو من وجهة نظر الصحافيين حول نتائج جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف ومارترتب عنها خاصة فيما يتصل بانشاء منظمة التجارة العالمية . ويتمحور الاهتـمـام بشكل مباشر على تصرفات مايسمى بالاطراف التجارية الرئيسية علـى المسرح العالمى ، وهو تعبير يطلق عادة على الولايات المتحدة ، والاتحاد الاوربى ، وكندا واليابان .

الا أن هذا الكتاب يحاول ان يسلط الاضواء على تطور حادث منـذ عقد الثمانينات وهو نشأة نظام متبادل للتـنـازلات التـجـاريـة والجمركية فيمابين الدول النامية ، اى بمعنى اخر " جـــات " جديد (شبيه بالاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركيـة) ولكنه يقتصر على دول الجنوب فقط ، مستبعدا دول الشمال الغنيـة ودول شرق ووسط اوربا . وقد سمى هذا الاطار الجديد "بالنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية" .
GLOBAL SYSTEM OF TRADE PREFERENCES AMONG DEVELOPING COUNTRIES : GSTP وان كان هذا النظام لم يطرح نفسه ابدا كبديـل للنظام التجارى العالمى بل كمكمل لبعض اوجه النقص والقصور فى هذا النظام العالمى خاصة فيمايتصل بخصوصيـة ظروف وأوضـاع واحتياجات الدول النامية وطبيعة هياكلها الانتاجية والتصديريـة وتباين قدراتها الاقتصادية والاستيعابية .

ولم يحظ النظام الشامل للافضليات التجارية فيمـابـيـن الـدول النامية بتغطية اعلامية عادلة ولاحتى متواضعة تناسب مع حجم هـذا الانجاز الذى مازال يخطو مراحله الاولى - فى ظل مصاعب خـاصـة بـه واخرى خارجة عنه ، وهو الأمر الذى يزيد من اهميـة اجـراء دراسة جادة وعلمية تكون ذات طبيعة عامة وشاملة لـعـرض هـذا الـنـظام وخصائصه ومايكمن فيه من طاقة للتطور ومايبشر به من فرص تجارية واقتصادية امام مختلف فئات الدول النامية .

تعريف :-

حتى نتمكن من معالجة مسالة التجارة فيمابين الدول النامية نحتاج لان نلخص انه بينما شكلت مثل هذه التجارة مايقرب من نسبة ٨ر١٩٪ من مبادرات الدول النامية ومن نسبة ٢ر١٩٪ من واردات هذه الدول عام ١٩٧٠ ، فان هذه النسب قد زادت الى ٦ر٢٩٪ من صادرات الدول النامية و ٣ر٣٠٪ من وارداتها فى عام ١٩٨٤ [1]. ورغم الاتجاه للركود فى واردات الدول النامية منذ منتصب عقد الثمانينات نتيجة لمشكلات تتصل بالمديونية والسيولة ، فان التجارة فيمابين الدول النامية قد استمرت فى تشكيل اهمية بارزة فى التجارة الخارجية لهذه الدول ، وبالتالى اصبحت تحتاج الى تحليل متعمق للتعرف على مدى فاعليتها وماتطرحه من امكانيات وفرص .

ويعتبر النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية هو الاتفاقية الوحيدة التى تحددها مجموعة من الحقوق والواجبات المتصلة بتنظيم التجارة التفصيلية فيمابين الدول النامية . وقد تم توقيع هذه الاتفاقية فى برازيليا فى مايو ١٩٨٦ . وقد مثلت هذه الاتفاقية اطار قانونى ذات صيغة عالمية يحتوى على قواعد التجارة والتنازلات الجمركية فيمابين الدول النامية الموقعة والتى شكلت الخطوط التوجيهية التى حكمت الجولة الاولى من مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية [2]. ولايجد المرء صعوبة فى تعريف هذا النظام باعتباره نظام تجارى للعالم الثالث على اساس متعدد الاطراف من القواعد والاجراءات التى توجه السياسات الوطنية [3].

وقد كان تحقيق النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية اشباعا لحلم لقيادات تاريخية فى الجنوب . ونذكر هنا مقولة الرئيس التنزانى السابق جوليوس نيريرى الذى اعرب عن امله بان ترتكز دول مجموعة الـ ٧٧ (الدول النامية) فى تعاونها الاقتصادى على اساس مؤسسى ذات طبيعة دائمة . وحسب

الرئيس نيريرى ، فان دعم التجارة فيمابين الدول النامية لم يتحقق الامن خلال تبنى منهج التجارة الحرة LAISSEZ FAIRE ، ولكنه اقترح البحث الجاد عن هذا المنهج .

الخلفية التاريخية :-

اذا كان على المرء تقديم عرض متعمق وشامل وهادف لظهور وتطور النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ويكون ذا فائدة فى دراسات تحليلية قادمة ، فيجب على المرء تقسيم مثل هذا العرض الى جزءين :-

ا - جزء أول يتناول اجتماع نيودلهى للجنة المفاوضات الخاصة بالنظام الشامل للافضليات فيمابين الدول النامية فى عام ١٩٨٥ .

ب - جزء ثانى يتصل بالاحداث التالية على اجتماع نيودلهى :-

(أ) ماقبل اجتماع نيودلهى :-

بقدر ما من التيقن ، يمكن لنا أن نرجع مبادرات دعم التجارة فيما بين الدول النامية الى " مؤتمر القاهرة لمشكلات التعاون الاقتصادى للدول النامية" والذى انعقد عام ١٩٦٢ . فقد دعا الاعلان النهائى لذلك المؤتمر الى دراسة المشكلات التى تعيق التجارة فيمابين دول الجنوب ، واكد الاعلان على الصلة القائمة بين دعم التجارة وتطوير سبل النقل والمواصلات والاتصالات فيمابين الدول النامية (٤). الا أن الاتجاه العام فى ذلك المؤتمر جنح الى تشجيع التجارة الثنائية والاقليمية دون انماط التجارة عبر الاقليمية فيمابين الدول النامية .

وبحلول عام ١٩٦٧ ، تبلور المنهج عبر الاقليمى للتجارة فيمابين الدول النامية من خلال التوقيع على اتفاقية ثلاثية فيمابين مصر والهند ويوغوسلافيا (٥). ورغم ان هذه الاتفاقية قد هدفت الى انشاء نظام

متبادل وتفضيلي للتعريفة الجمركية فيمابين الدول الموقعة ، فقد بقيت هذه الاتفاقية محصورة في عدد الدول الموقعة عليها (ثلاثة) وايضا فيمايتصل بالمنتجات المشمولة .

وخلال الدورة الثانية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والتي عقدت في نيودلهي في عام ١٩٦٨ ، تم التركيز على ضرورة استغلال كافة الامكانيات وتحقيق المكاسب من وراء توسيع التجارة فيمابين الدول النامية . الا انه في اطار نفس الدورة ، اقترحت بعض الدول مفهوم معاملة تجارية تفضيلية تقدمها الدول النامية الاكثر تقدما الى الدول الاقل نموا من جانب واحد ودون مقابل ، وهو مارفضته دول نامية اخرى اعتبرت حينذاك ان هذا الاقتراح يهدف الى تقسيم جبهة الدول النامية (٦).

وقد شهد عام ١٩٧٣ تطورين مهمين للغاية :-

فقد اشرفت سكرتارية الانكتاد - بالاشتراك مع سكرتارية الجات - على المفاوضات التي ادت للتوصل الى " بروتوكول دعم التجارة فيمابين الدول النامية " ، وهي أول مبادرة في هذا المجال من قبل الجات ، وفي نفس الوقت ، كان مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز يدور في الجزائر ، ودعا في مقرراته الختامية كل دولة نامية الى مضاعفة وارداتها من الدول النامية الاخرى (٧).

وبعد ثلاثة سنوات من هذين التطورين ، عقد مؤتمر خاص عن التعاون الاقتصادي فيمابين الدول النامية ECONOMIC COOPERATION AMONG DEVELOPING COUNTRIES (ECDC) في مدينة مكسيكو سيتي تحت اشراف مجموعة الـ ٧٧ . ويرجع الفضل الى هذا المؤتمر في اول تبني

رسمى لقرار بانشاء نظام شامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية بهدف تطوير جهود التنمية الانتاجية والتجارة فيمابين الدول النامية اعضاء مجموعة الـ ٧٧ . وفى العام نفسه - ١٩٧٦ - انشات الدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية - والتى انعقدت بنيروبى - لجنة دائمة على المستوى الحكومى للتعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية بالانكتاد . وقد تطورت فى اطار هذه اللجنة فكرة النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية بهدف توسيع وتنويع التجارة فيمابين الدول النامية بالاضافة الى تشجيع التعاون الصناعى وبقية اشكال التعاون الاقتصادى فيمابين تلك الدول ، مع الأخذ فى الاعتبار امكانية منح امتيازات تجارية لما جرى على تسميته بالدول الاقل نموا . وقد جاء طلب مؤتمر مكسيكو سيتى من سكرتارية الانكتاد باعداد الدراسات اللازمة حول مختلف جوانب النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، لينتهى بانشاء لجنة خاصة حول هذا النظام داخل اطار لجنة التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية بالانكتاد . وجاءت ولاية هذه اللجنة الفرعية لتغطى قطاعات من التنازلات التجارية الجمركية وغير الجمركية ، بالاضافة الى اجراءات اخرى فى مجالات الانتاج ، النقل ، التسويق والمدفوعات [٨] . وبالاضافة الى ذلك ، قامت سكرتارية الانكتاد بانشاء نظام للمعلومات التجارية TRADE INFORMATION SYSTEM (TIS) من اجل جمع وتوزيع المعلومات والبيانات حول التشريعات التجارية ، وفرص التجارة وحواجزها فى الدول النامية بهدف تسهيل التجارة فيمابين تلك الدول .

وفي فبراير ١٩٧٩ ، اعتبر اعلان اروشا الصادر عن الاجتماع الوزاري للدول اعضاء مجموعة الـ ٧٧ النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية مجالا ذا أولوية في اطار برنامج التعاون الاقتصادي فيمابين الدول النامية . وجاءت مزيد من التفاصيل حول النظام الشامل في اجتماع مجموعة الـ ٧٧ على مستوى المسئولين رفيعي المستوى في مايو ١٩٨١ ، والذي تبنى برنامج عمل كراكاس الشامل حول التعاون الاقتصادي فيمابين الدول النامية . وبجانب دعوته للدول النامية لمواصلة توسيع التجارة فيمابينها بمعدلات متزايدة ، حث البرنامج تلك الدول على تبني اجراءات وطنية واقليمية وعبر اقليمية لهذا الغرض ، بمافي ذلك النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية (٩) .

وفي عام ١٩٨٢ ، دعم اجتماع لوزراء خارجية الدول اعضاء مجموعة الـ ٧٧ عقد في نيويورك انشاء لجنة التفاوض للنظام الشامل على ان تكون عضوية اللجنة مفتوحة لكافة الدول اعضاء مجموعة الـ ٧٧ ، وعلى ان يسبق انعقادها اجتماعات على مستوى الخبراء الحكوميين في اطار اقليمي . اما الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتي عقدت في بلجراد عام ١٩٨٣ ، فقد رات في الحاجة الى معاملة تجارية تفضيلية فيمابين الدول النامية وسيلة لدعم الاعتماد الجماعي على الذات لدى الدول النامية ، ولتوسيع وتنويع التجارة فيمابين دول الجنوب وتوفير امتيازات تجارية للدول الاقل نموا (١٠) .

ب - **اجتماع نيودلهي ومابعده :-**

اجتمعت لجنة التفاوض للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية في نيودلهي على المستوى الوزاري في يوليو ١٩٨٥ بهدف التوصل الى منهج عام واطار تنظيمي والعناصر الاساسية لانشاء النظام الشامل ولاعطاء مدخل ودفعة للعملية ككل باتجاه تحقيق هذا الهدف . وقد ارست اللجنة الآليات اللازمة لمفاوضات ثنائية ومتعددة اطراف حول مكونات النظام الشامل . وقد صاغت اللجنة قواعد حول مد التنازلات المتفاوض عليها ، واجراءات موازين المدفوعات والمعاملة الخاصة للدول الاقل نموا . وبحلول توقيت انعقاد اجتماع نيودلهي ، كانت اكثر من ٥٠ دولة عضو بمجموعة الـ ٧٧ قد اخطرت سكرتارية الانكتاد بنيتها للمشاركة في مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية (١١).

وفي مايو ١٩٨٦ ، عقد اجتماع على المستوى الوزاري للجنة التفاوض في برازيليا . ومن جهة عكس هذا الاجتماع احساسا عاما بالسعادة للانجاز الذي تم من قبل مجموعة الـ ٧٧ ، ومن جهة أخرى اصدر الاعلان الختامي حول بدء الجولة الاولى من مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . وقد وقعت ٤٧ دولة نامية اتفاقية النظام الشامل وكذلك قواعد اجراءات الجولة الاولى من المفاوضات . وعقب ذلك بشهرين ، تم انشاء لجنتان فرعيتان ، احداهما بهدف تحديد قواعد المنشأ ، والاخرى بهدف التوصل الى تعريف مختلف مكونات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . وقد طرحت الاتفاقية اطارا قانونيا يعكس اتفاق الارادات السياسية للدول الموقعة على أن تتم في اطارها المفاوضات.

وبالاضافة الى ذلك ، شكلت الاتفاقية رسالة سياسية الى الدول الصناعية التى لم تبد فى الماضى اية علامة جادة على انها تنوى منح حقوق وصول عادلة لاسواقها لصادرات الدول النامية - ناهيك عن شروط تفضيلية لهذا الوصول .

وبالرغم من ان المفترض اصلا كان ان يعقد اجتماع بلجراد الوزارى حول الانتهاء من نتائج الجولة الاولى من المفاوضات وتحويلها الى اطار متعدد الاطراف فى سبتمبر ١٩٨٧ ، فانه فى واقع الامر لم ينعقد الا فى ابريل ١٩٨٨ ، ليعكس بذلك مصاعبا عدة واختلافات فيمابين الدول المشاركة فى الجولة الاولى من المفاوضات . وكان ايضا من المفترض خلال هذا الاجتماع ، ان تقدم كل دولة طرف قائمة بالتنازلات بمافى ذلك التنازلات الجمركية وشبه الجمركية والغير جمركية لبقية الاطراف الاخرى فى الاتفاقية بالاضافة الى ربط هذه التنازلات . وضمن ٧٥ دولة شاركت فى الجولة الاولى من المفاوضات ، فان ٤٨ دولة نامية فقط توصلت الى اتفاقات حول التنازلات الثنائية مع اطراف اخرى فى الاتفاقية . (١٢) الا ان الاجتماع قد اصدر اعلانا حول بدء النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية من الناحية القانونية ، كما نجح الاجتماع فى تحويل قوائم التنازلات التى تم الاتفاق عليها على اساس ثنائى الى اساس متعدد اطراف . وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للدول الـ ٤٨ المشاركة فى اجتماع بلجراد ، فان ١٦ دولة اتت من افريقيا ، و١٧ دولة جاءت من آسيا ، و١٥ دولة جاءت من امريكا اللاتينية ، مما عكس مشاركة عادلة ومتوازنة الى حد ما من الاقاليم الثلاثة المكونة لمجموعة الـ ٧٧ .

النظريات المختلفة الكامنة وراء النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية :-

مثل أى ظاهرة اخرى فى الحياة الاقتصادية، كان النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية محلا للدعم والدعوة اليه لاسباب متعددة ، وكان كل سبب منهم قائم على افتراض نظرى خاص به ، وسنحاول هنا عرض وتحليل وتقييم اهم تلك الافتراضات :-

1 - الافتراض الأول :-

احباط الجنوب نظرا لهيمنة الشمال على النظام الاقتصادي والتجاري العالمي :-

تقر تلك المدرسة ببعض الاتجاهات الايجابية فى النصف الأول من عقد الثمانينات (انخفاض اسعار الفائدة وعجز الميزانية فى الولايات المتحدة) . الا انها تشير من جهة اخرى الى توقعات راهنة خاصة بمزيد من معدلات البطالة ، وبالتالى الى مزيد من الحمائية - وربما مزيد من الكساد المحتمل - فى الدول المتقدمة فى السنوات القادمة . وبالتالى فان حاجة الدول المتقدمة للمواد الاولية من الدول النامية ستتناقص نتيجة تطور المواد المصنعة البديلة للسلع الاولية ، وبدائل الطاقة والاقتصاد فيها . وهكذا انهيار فى شروط تجارة الجنوب تزامن مع عدم تنفيذ اى من المبادرات التى طرحها الشمال بشأن ديون العالم الثالث بشكل كامل (١٣) .

ويرتكز هذا الافتراض على كون الدول النامية لاتستطيع الاعتماد على اسواق الدول المتقدمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة . ففرص توسع التجارة بين الشمال والجنوب تبدو محدودة نتيجة انتشار الإجراءات الحمائية وفرض الحد من الصادرات على الدول النامية بالاضافة الى الإجراءات المضادة للاغزاق التى يتم فرضها (١٤). وتحدث هذه الإجراءات الحمائية فى وقت تشهد فيه الدول المصنعة حديثا NEWLY INDUSTRIALIZED COUNTRIES ضمن الدول النامية نموا مطردا فى كم ونوعية صادراتها الصناعية .

ومع الامكانيات الضئيلة لأى تحسن سريع ومتواصل فى اداء الاقتصاد العالمى ، وفى ظل استمرار ثبات معدلات الطلب فى دول الشمال والنجاح فى التجارب السابقة للتجارة فيمابين دول الجنوب فى منتصف الخمسينات لتحقيق نمو قائم بذاته ، وحتى تتمكن الدول النامية من تجنب حساسياتها تجاه تذبذبات اقتصاديات الدول المتقدمة ، فقد شكل هذا الطرح طريقا امام التجارة فيمابين دول الجنوب ، والذى مثله فيمابعد النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية [١٥] . وقد اشار انصار هذه المدرسة الى النجاح المحدود الذى حققته المؤتمرات والاجتماعات والمفاوضات الدولية التى جرت فى اطار شمال / جنوب ، بالاضافة الى عدم التزام الدول المتقدمة بالتعهدات التى اخذتها على عاتقها فى اطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد والعقود المتتالية للاستراتيجية الدولية للتنمية للامم المتحدة ، وذلك كله بهدف دعم موقفهم [١٦] .

وقد طورت هذه المدرسة افتراضاتها النظرية بالقول بانه فقط على اساس التعاون فيمابين دول الجنوب تكمن الفرص المستقبلية للنمو فى تجارة الدول النامية . وتتهم هذه المدرسة الدول المتقدمة باقامة حواجز فى وجه الدول النامية عندما تثبت الدول النامية قدرتها التنافسية مع الدول المتقدمة فى اسواق الاخيرة . وبجانب قناعة هذه المدرسة فى انهيار النظام التجارى المتعدد الاطراف ، فقد عبرت هذه المدرسة عن الحاجة الى نظام شامل يغطى المنتجات الزراعية والصناعية وشبه المجهزة [١٧] .

ولايقصر اتباع هذه المدرسة افتراضاتهم على الاعتبارات النظرية والايديولوجية ، وانما طوروا ايضا اعتبارين عمليين لدعم وجهة نظرهم . وكان الاعتبار الاول هو أن التجارة فيمابين دول الجنوب ستساهم - على المدى الطويل - فى تحسن موقف الدول النامية تجاه الشمال سواء فى قطاع السلع الاولية أو المواد المصنعة خاصة اذا

ما حدثت زيادة متواصلة فى الطلب فى الدول الصناعية . اما الاعتبار الثانى ، فهو القول بان التجارة فيمابين دول الجنوب ستمنح الدول النامية خبرات مفيدة لها فى تجارتها مع دول الشمال (١٨) .

واذا كان الاقتصادى الهندى فينود اجاروال قد رأى فى تخفيض الاجراءات الحمائية سبب لانشاء نظام تجارى يخدم الدول النامية ، (١٩) وبما أن المزيد من الدول النامية اصبحت تدرك أن مثل هذا النظام التجارى لن يتحقق فى المستقبل القريب ، فقد جاء النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ليمثل نظاما تجاريا جديدا ومقتصرا فقط على دول الجنوب .

ويعتبر النقد الاكثر شمولا الذى وجهه انصار هذا الافتراض الى النظام التجارى الدولى القائم هو ذلك الذى وجهوه للجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) بوصفه يمثل نظاما تجاريا دوليا . ورأى هؤلاء ان الجات قد قصد منه فى الاصل دعم التجارة فيمابين اطراف متساوية ، وبالتالى لم يأخذ فى الاعتبار وجود اطراف غير متساوين ، اى الدول النامية التى كان عليها عبء القتال لتحقيق شىء من العدالة فى العلاقات الاقتصادية الدولية نظرا لعدم قدرتهم على ممارسة اية تحكم فى قواعد وشروط التجارة الدولية (٢٠) . ويواصل انصار هذا الافتراض تطوير وجهة نظرهم هذه بابراز ان جولة المفاوضات التجارية فى عقد الخمسينات حول التخلص من الحواجز الجمركية وبقية الحواجز التجارية قد جاءت نتيجتها لغير صالح الدول النامية نظرا لان تخلف البنية الاقتصادية لهذه الدول قد حال دون قدرتها على احترام مبدأ المعاملة بالمثل . وبالاضافة الى ذلك ، فان هذه المفاوضات لم تتناول الحاجة لنقل الموارد للدول النامية أو تثبيت اسعار السلع الاساسية أو تنظيم الممارسات التجارية التقييدية . ورغم ادخال الجزء الرابع الخاص بالتجارة والتنمية على اتفاقية

الجات فى عقد الستينات ، فقد بقى واقع عدم فاعلية الجات فى مكافحة الاجراءات الحمائية غير الجمركية المفروضة من قبل الدول المتقدمة وانعكاساتها السلبية على الدول النامية - وهو الامر الذى اعطى اولوية لمعالجة الاجراءات الحمائية غير الجمركية فيمابعد فى جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف التى بدأت عام ١٩٨٦ وانتهت باجتماع مراكش فى ابريل ١٩٩٤ . كذلك فان مبدأ الدولة الاولى بالرعاية الشهير فى اطار الجات MOST FAVOURED NATION CLAUSE كان قد تعرض بشكل متزايد للاضمحلال نتيجة تزايد دور التجمعات الاقتصادية للدول فى اطار النظام التجارى الدولى . (٢١)

وفى محاولة لتجاوز نقاط القصور التى سبق الاشارة اليها فى الجات ، طرح اصحاب هذا الافتراض النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية لتغطية الاجراءات شبه الجمركية وغير الجمركية على حد سواء ، بالاضافة الى مفاوضات على اساس قطاعى وسلعى ، مع البدء فى بحث امكانيات اقامة مشروعات مشتركة ومبادرات مشتركة فى مجال التسويق فيمابين الدول النامية .

وكان احد المبررات الهامة لطرح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية هو محدودية " بروتوكول المفاوضات التجارية فيمابين الدول النامية" الذى وقع فى اطار الجات فى فبراير ١٩٧٣. وقد شكل هذا البروتوكول محاولة من جانب النظام التجارى المهيمن عالميا للتغير استجابة لاحتياجات ومطالب بعض اعضائه - اى الدول النامية - الخاصة بتطوير نظام تجارى فرعى فيمابين اولئك الاعضاء . الا ان البروتوكول شمل عددا محدودا من الدول (١٦ دولة نامية) ، واقتصر على السلع المصنعة وعلى الاجراءات الجمركية بالاضافة الى غياب اى معاملة تفضيلية خاصة للدول الاقل نموا . وبالاضافة الى ماسبق ، فان بروتوكول الجات لم يطبق قواعد منشأ موحدة او متجانسة على اطرافه. ومن جهة اخرى ، فان اتباع هذا الطرح النظرى قد اشاروا الى نجاح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية فى ارفاق ملحق

باتفاقية النظام الشامل تضمن مجموعة موحدة من قواعد المنشأ بمايساعد على تحقيق امتيازات متبادلة واشباع الاحتياجات التنموية للدول النامية (٢٢) .

ومن الهام أن نلحظ هنا أن اعلان برازيليا بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية قد استخدم " مبدأ التمكين" الخاص بالجات والذى نتج عن جولة طوكيو للمفاوضات التجارية الدولية فى عقد السبعينات ، وهو الذى سمح بترتيبات عالمية واقليمية لتبادل الامتيازات التجارية فيمابين الدول النامية. الا ان هذا المبدأ فى اطار الجات كان واضحا انه فيما يخص الاجراءات غير الجمركية فانه يمكن منح تنازلات بشأنها فقط بما يتفق مع معايير وشروط يحددها الاطراف المتعاقدون فى الجات (٢٣). ومن الواضح ان هذا الشرط لم تطبقه الدول النامية نظرا لاصرار الاخيرة على الطبيعة المطلقة المقتصرة على دول الجنوب للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . والى حد ما ، فان هذا الامر يشير الى احتمال انحياز الدول النامية فى المستقبل الى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية فى حالة حدوث صدام بين قواعد هذا النظام واحكام الجات - او منظمة التجارة العالمية التى خلفتها - التى يتم النظر اليها باعتبارها " قواعد الرجل الغنى " ، وعلى هذا الاساس ، ورغم ان السبب الذى طرحه فينود اجاروال لانشاء النظام التجارى هو حماية ترتيبات دولية قائمة وواسعة (الجات والاتفاقيات المتصلة به فى حالتنا هذه)(٢٤) ، فاننا نجد ان النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية قد مثل حركة شبه ثورية تناهض ما اعتبرته الكثير من الدول النامية انحياز الجات الى الدول المتقدمة .

ويتصل هذا الافتراض الكامن وراء انشاء النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، والذى يعبر عن

الاحباط ازاء عدم استجابة النظام الاقتصادى والتجارى الدولى القائم ازاء احتياجات العالم الثالث ، بالاشارة الى الضغوط التى مورست على الدول النامية فى اطار جولة اوروجاوى للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف (١٩٨٦ - ١٩٩٤) لتضمين قطاعات الخدمات والاستثمارات المباشرة والملكية الفكرية فى اطار تلك الجولة (٣٥) .

أما اخر العناصر المكونة لوجهة نظر هذه المدرسة فهى نقد النظام المعمم للافضليات GENERALIZED SYSTEM OF PREFERENCES (GSP) . الذى نشأ اصلا فى اطار الجات ثم انتقل فيما بعد الى الانكتاد وهو الذى تناول العلاقات التجارية فيما بين الدول المتقدمة والنامية .

فقد وجهت هذه المدرسة الانتقادات الى النظام المعمم للافضليات على اساس انه استبعد السلع الزراعية الرئيسية ، وتغطيته المحدودة للسلع المجهزة وشبه المجهزة. وكان النظام المعمم للافضليات قد نشأ عقب جولة طوكيو للمفاوضات التجارية الدولية (١٩٧٩ ـ ١٩٧٣) وايضا فى اطار " مبدأ التمكين " ، وعنى بامكانية منح معاملة تفضيلية للدول النامية دون خضوعها لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية (MFN) . وبالاضافة الى أن النظام المعمم للافضليات لم يستجب لاحتياجات الدول النامية نظرا لاستخدام الدول المتقدمة لقوتها الاقتصادية فى المفاوضات التجارية مع الدول النامية لاجهاض آمال الاخيرة. كما لم يطبق النظام المعمم للافضليات من جانب كل الدول المتقدمة . كذلك فرضت دول الشمال قيود كمية من جانب واحد على وارداتها من الدول النامية . بل ان بعض الدول المتقدمة قد سحبت امتيازات كانت قد منحتها لبعض الدول النامية ، احيانا لاسباب سياسية مخصة ، وبحجة ان هذه الدول قد اصبحت لديها قدرة تنافسية مرتفعة فى الاسواق العالمية. الا أن المعايير التى تحدد هذه القدرة التنافسية لم يتم تحديدها او الاعلان عنها بشكل واضح (٣٦) .

ب - الافتراض الثاني :-

الطرح السياسي :-

يأتي دعم النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية من هذا الاتجاه اساسا من منطلق سياسي ، ولكن دون تجاهل البعد الاقتصادي . ويرتبط هذا الاتجاه بحركة وبمفهوم :-

اما الحركة فهي عدم الانحياز ، واما المفهوم فهو " الاعتماد الجماعي على الذات " . وكانت حركة عدم الانحياز اكتسبت مصداقية باعتبارها رابطة حية فيمابين بلدان الجنوب هدفت الى ايجاد بيئة دولية ان لم تكن تحابي - فعلى الأقل لاتعيق - التحرر الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية . وبحلول نهاية الستينات ، رأت حركة عدم الانحياز في التعاون التجاري فيمابين دول الجنوب حلقة في سلسلة التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الدولية التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية - وخضعت لسيطرة الدول الغربية (الجات ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير) حيث أن هذه المؤسسات قد وعدت بتنمية للجنوب فقط من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية احادية الجانب التي تربط الجنوب بالشمال (٢٧) . وقد مثل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية جزءا لايتجزأ من سياسة التعاون الاقتصادي فيمابين الدول النامية التي كان من المفترض ان تؤدي الى الاعتماد الجماعي على الذات في الجنوب . وبالاضافة الى ذلك ، فقد كان الخيار السياسي هو أن الانكتاد (وهي تعتبر مؤسسة دولية تخدم مصالح العالم الثالث) وليس الجات هو الذي يتولى خدمة الخطوات التمهيدية باتجاه التوصل الى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . وقد كان القرار السياسي ايضا هو ان يقتصر النظام الشامل بشكل مطلق على الدول اعضاء مجموعة الـ ٧٧ .

واعتقد انه من المفيد والهام ان نعرض هنا - بشكل انتقائي - لابرز معالم تطور العلاقة بين حركة عدم الانحياز ومفهوم الاعتماد

الجماعى على الذات والنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . وقد حدثت هذه التطورات على النحو التالى :-

أولا: ظهر مفهوم الاعتماد الجماعى على الذات أول ماظهر فى لوزاكا خلال مؤتمر القمة الثالث لحركة عدم الانحياز عام ١٩٧٠ . وقد عارضت بعض الدول الاعضاء فى الحركة هذا المفهوم باعتباره يعطى عذرا للدول المتقدمة لتحجيم مساعداتها الانمائية للدول النامية (٢٨) ، ورغم هذا التحفظ ، فان الاعلان الختامى لقمة لوزاكا اعتبر الاعتماد الجماعى على الذات اولوية عليا على اصعدة التعاون دون الاقليمى ، والاقليمى وعبر الاقليمى . وقد تبنت القمة كذلك برنامج عمل يهدف تحقيق هذا الغرض ودعت فيه كل دولة عضو فى الحركة لتحديد فرص التصدير والاستيراد الممكنة من والى دول نامية أخرى ، ولتبادل تلك المعلومات ، ومنح تخفيضات تفضيلية على رسوم الواردات وتطوير اليات دفع لتوسيع التجارة ودعم اتفاقيات التجارة طويلة المدى فيمابين الدول النامية . وقد راى برنامج عمل لوزاكا امكانية التوصل الى اجراءات تكميلية فى شكل تعاون اقتصادى وزراعى ، وانتاج مشترك وتعاون لتنمية البنية الاساسية بالاضافة الى تبادل الخبرات والخبراء . وبالاضافة الى ماسبق ، ففى هذه القمة ، اعلنت حركة عدم الانحياز التزامها بدعم مجموعة الـ ٧٧ (٢٩).

ثانيا: وفى اغسطس ١٩٧٢ ، تبنى اجتماع جورجتاون لحركة عدم الانحياز على مستوى وزراء الخارجية " برنامج عمل حول التعاون الاقتصادى فيمابين الدول اعضاء حركة عدم الانحياز " . ونذكر بشكل خاص أن هذا البرنامج قد ايد ايجاد ترتيبات للتجارة طويلة المدى فيمابين الدول اعضاء حركة عدم الانحياز ، واوصى الاجتماع بتبادل المعاملة التفضيلية فيمابين تلك الدول ، ولم يعتبر اجتماع جورجتاون التجمعات الاقليمية فيمابين دول حركة عدم الانحياز معوقا امام التعاون عبر الاقليمى بين الدول اعضاء الحركة . الا أن برنامج عمل جورجتاون اكتفى بتشجيع

الدول الاعضاء المشاركة فى بروتوكول الجات الذى اشرنا اليه انفا . وقد دعا البرنامج الى ايجاد ترتيبات دفع وائتمانية لدعم تجارة الدول الاقل نموا . وكما كان الحال فى اعلان لوزاكا ، فان اجتماع جورجتاون قد حث على استكمال التعاون التجارى من خلال تعاون فى قطاعات التسويق والنقل والمواصلات والمشروعات المشتركة . وكان المضمون السياسى لهذا الاجتماع واضحا عند مطالبة الدول اعضاء الحركة بعدم الدخول فى اتفاقيات مع الدول المتقدمة تضر بتجارة تلك الدول بدول نامية اخرى وقد تؤدى الى احلال واردات من دول الجنوب بسلع مماثلة من دول الشمال (٣٠).

<u>ثالثا</u>: كان مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز فى الجزائر عام ١٩٧٣ حادا فى الانتقادات التى وجهها للغرب بسبب ما أسماه بالعدوان الاقتصادى ضد الدول النامية واستغلال مواردها مستفيدا من النظام الاقتصادى الدولى القائم لتحقيق فوائد له . كما اتهمت القمة دول الغرب بغياب اية ارادة سياسية لديها لمساعدة الدول النامية . كما اكدت القمة على مفهوم الاعتماد الجماعى على الذات ، ودعت الدول غير المنحازة الى عدم تقديم اية معاملة تفضيلية للواردات من الدول المتقدمة اكثر من تلك التى تقدمها الى وارداتها من الدول النامية الاخرى . وبالاضافة الى ماسبق تبنى مؤتمر الجزائر توصيات بهدف تطوير ترتيبات دفع وتسوية على المستوى الاقليمى . ورغم ان القمة طرحت امكانية قيام منهج تفاوض متعدد اطراف للتجارة فيمابين الدول النامية ، (٣١) فانها لم تحدد اى اطار واضح فى هذا الاتجاه . وبالاضافة الى قرار قمة الجزائر بان تلعب حركة عدم الانحياز دورا محوريا داخل مجموعة الـ ٧٧ لدفع التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية الى الامام ، فقد اكدت القمة ايضا على اهمية المشروعات المشتركة التى تستطيع تحويل التجارة فيمابين دول الجنوب الى جزء متكامل من استراتيجية الانماء الاقتصادى للدول غير المنحازة . (٣٢)

وعقب قمة الجزائر ، قررت حركة عدم الانحياز ترك مبادرة تخطيط وتنفيذ مشروعات محددة فى اطار التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية الى مجموعة الـ ٧٧ ، مع استمرار الحركة فى تقديم الخطوط التوجيهية السياسية والالتزام العام للمجموعة فى هذا الصدد . كذلك بدأت حركة عدم الانحياز سلسلة اجتماعات وآليات بهدف التنسيق فى مختلف مجالات التعاون الاقتصادى مع الدول النامية غير الاعضاء فى حركة عدم الانحياز .(٣٣)

رابعا: وجاء اجتماع وزراء خارجية الدول اعضاء حركة عدم الانحياز فى يوليو ١٩٧٨ ليتبنى برنامج للتعاون الاقتصادى المتبادل فيمابين الدول اعضاء الحركة ، وهذه المرة مع بقية الدول النامية التى شاركت على المستوى الوزارى فى هذا الاجتماع . وقد اعتبر الاجتماع هذا البرنامج دليلا على غضب الدول النامية فى مجموعها من نتائج المفاوضات مع الدول المتقدمة حول النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وقد قرر الاجتماع نفسه ان هناك دافعان لمفهوم الاعتماد الجماعى على الذات : الاول هو تعزيز جهود التنمية بدول الجنوب ، والثانى هو بناء موقف تفاوض قوى لتلك الدول فى مفاوضاتها المستقبلية مع الشمال . وقد اتفق الاجتماع ذاته على عدة مشروعات محددة يأتى فى مقدمتها انشاء نظام عبر اقليمى للمعلومات التجارية . ولم يتوان الاجتماع عن الدعوة الى بدء المرحلة التمهيدية للنظام الشامل للمفاوضات التجارية فيمابين الدول النامية . ومرة اخرى ، اتهم الاجتماع الدول المتقدمة باعاقة تنفيذ هياكل التعاون فيمابين الدول النامية .(٣٤)

خامسا: اشار مؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز والذى انعقد فى هافانا بكوبا عام ١٩٧٩ الى اختلالات فى التجارة الخارجية للدول النامية تعود بدورها الى غياب العدالة عن العلاقات الاقتصادية الدولية التى تميزت بالاستغلال - حسب رأى الحركة حينذاك .

وقد عكست القمة التزاما من قبل الحركة بالنضال للقضاء على المظالم التى يتصف بها النظام الاقتصادى العالمى القائم . وفى مؤتمر هافانا ، وللمرة الاولى ربطت حركة عدم الانحياز بين مفهوم الاعتماد الجماعى على الذات وبين فكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، باعتبار الاول وسيلة لتحقيق الاخرى . كما اكدت القمة على الترابط فيمابين قطاعات التجارة والنقد والتمويل فى اطار التعاون فيمابين دول الجنوب .

وبالاضافة الى ادانة الاجراءات الحمائية التى تتبناها الدول المتقدمة نتيجة لعدم اخذها فى الاعتبار مصالح الدول النامية ، اتهمت حركة عدم الانحياز الدول المتقدمة بمحاولة فرض هياكل اقتصادية على الدول النامية ضد ارادتها الحرة . (٣٥)

وقد جرى فى هافانا ايضا ممارسة حركة عدم الانحياز لاول مرة للنقد الذاتى لمواقفها السابقة ازاء التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية . وقد اعتبرت القمة أن غياب الارادة السياسية لدى بعض الدول اعضاء الحركة هو السبب الرئيسى الكامن وراء عدم نجاح برامج التعاون الاقتصادى فيمابين تلك البلدان . كما اكدت القمة على الحاجة الى مشروعات واقعية وممكنة التحقيق فى هذا المجال وبما يتجاوب مع احتياجات الدول النامية . ومنذ ذلك الوقت بدأ توجه اقتصادى وتقنى يشق طريقة بجانب التوجه السياسى ، كما طولبت الدول اعضاء الحركة بادراج اهداف التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية ضمن خططها الوطنية . (٣٦)

سادسا: جاء مؤتمر القمة الثامن لحركة عدم الانحياز والذى انعقد فى هرارى فى عام ١٩٨٦ ليحدد النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية باعتباره برنامجا مركزيا ليس فقط بهدف تحقيق التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية وانما كوسيلة اساسية لاقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . فقد رأت الحركة فى النظام الشامل تجسيد محدد للارادة السياسية للدول النامية فى بدء نمط من الاعتماد

الجماعى على الذات . [٣٧] وقد جاءت جاذبية النظام الشامل من كونه ركز الاهتمام على مشروع بعينه قابل للتحقيق وللتفاوض . وبالتالى اصبح هذا المشروع - برأى اصحاب هذا الاتجاه السياسى فى دعم النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية - مثالا يظهر للشمال ان الجنوب يستطيع - على الاقل فى قطاع واحد - التغلب على خلافاته وان يتفاوض فيمابينه لانجاح تعاونه .

وحسب هذا الاتجاه السياسى ، فان توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية لن يؤدى فقط الى الرفاهية الاقتصادية لشعوب هذه البلدان ، وانما يشكل ايضا ضمانة للاستقلال السياسى للجنوب . وتكمن مهمة مثل هذا التعاون فى دعم وتعزيز الوعى السياسى والاستعداد الفعلى من جانب الدول النامية لايجاد ثقة متبادلة وقناعة بفوائد هذا التعاون . [٣٨] وقد كانت مبادىء اقتصار النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية على الدول اعضاء مجموعة الـ ٧٧ ، والمعاملة التفضيلية للدول اقل نموا ، والمساواة فى المعاملة وعدم التمييز التى وردت فى اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية تبعث املا من التاثير السياسى لحركة عدم الانحياز .

وقد رأت حركة عدم الانحياز فى التعاون فيمابين دول الجنوب وسيلة لتدعيم نمط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ترتكز على اسس القسط والعدل الاجتماعى وتحسين الدخول وفرص العمل امام شعوب تلك البلدان . ورغم ان الحركة قد ادركت النتائج السلبية للوضع الاقتصادى العالمى على التعاون فيمابين دول الجنوب ، فانها اكدت ان اعتماد مفهوم الاعتماد الجماعى على الذات لايعنى اعفاء الدول المتقدمة من مسئولياتها تجاه المساهمة فى تنمية الدول النامية . [٣٩]

الا انه داخل هذه المدرسة التى تغلب الاتجاه السياسى ، وجدت خلافات : فقد رأى تيار يتسم بالراديكالية فى الاعتماد الجماعى

على الذات - والنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية احد ابرز مكوناته - حركة تجنح بعيدا عن الاندماج في النظام العالمي - خاصة ان تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الوطني قد اثبت في معظم الاحوال انه غير قابل للتحقق . ويذهب هذا التيار الى حد التوصل الى استنتاج مفاده ان الدول المتقدمة ستغرق وحدها بفعل مشكلاتها الهيكلية دون التاثير على الدول النامية ، كما يرى في توسيع التجارة فيمابين الدول النامية سبيلا لتجنب تدهور شروط التجارة الخارجية للدول النامية من خلال اقامة ترتيبات مقايضة فيمابين تلك البلدان . (٤٠)

واخيرا في هذ الجزء ، فان دعاة الاعتماد الجماعي على الذات قد عبروا عن قناعتهم بأن التجارة فيمابين دول الجنوب تتضمن نقل منتجات وتكنولوجيا اكثر ملاءمة للدول النامية من تلك التي تستوردها من دول الشمال . (٤١) ولايتفق التيار العريض لاصحاب هذا الاتجاه مع اندريه جوندر فرانك - المنظر البارز في اطار مدرسة "التبعية" - الذي دعا الى قطع كافة الروابط القائمة بين الجنوب والشمال ، (٤٢) بل ينحاز التيار العريض لاصحاب هذا الاتجاه الى القول بان تدعيم الروابط فيمابين دول الجنوب يشكل بديلا ممكنا من الناحية الاقتصادية ويهدف الى تقوية موقف الجنوب في عملية التفاوض الدولية .

ج - <u>الافتراض الثالث</u>:-

<u>النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية كعنصر تكامل بين الشمال والجنوب</u> :-

يرى هذا الاتجاه - وهو السائد الى حد ما في سكرتاريات الانكتاد وقطاعات اخرى معروفة بمواقفها المساندة للعالم الثالث - في النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية برنامجا ضخما يحقق منافعا للمجتمع الدولي باكمله - سواء الدول النامية والمتقدمة .(٤٣) وفي هذا الاطار ، فان هدف

النظام الشامل يقتصر على حصول الدول النامية على تقسيم دولى للعمل بشروط افضل ، وعلى وضع افضل فى الاسواق الدولية وعلاقات أكثر عدلا مع الدول المتقدمة . (٤٤) وقد طمأن اصحاب هذا الاتجاه الاخرين بأن الاعتماد على الذات لايعنى الاكتفاء الذاتى ، ودعوا الى تركيز التجارة فيمابين دول الجنوب على استغلال قدرات انتاجية جديدة أو عاطلة أو غير موظفة بشكل كامل توجد بالدول النامية ، بدلا من ان تهدف هذه التجارة الى ان تكون بديلا عن التجارة بين الشمال والجنوب . (٤٥) ويرى تيار من اصحاب هذا الاتجاه ان هدف التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية هو ضمان استقلال (نسبى) للدول النامية والحد من تبعيتها وضعفها وتمكينها من المساهمة فى تطوير ترابط INTERDEPENDENCE اقتصادى عالمى حقيقى . (٤٦) والواقع ان اعلان برازيليا حول النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية قد تجاوب جزئيا مع هذا الاتجاه عندما أكد الاعلان ان النظام الشامل يشكل جزءا لايتجزأ من عملية اكثر توازنا تهدف لتحقيق النمو الاقتصادى العالمى . كما انحاز رئيس الوزراء الهندى الراحل راجيف غاندى الى هذا الاتجاه عندما وصف النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية باعتباره اداء الدول النامية لمايخصها من "الواجب" باتجاه اتخاذ الخطوات الاولى لنظام عالمى جديد تريده تلك الدول وتسعى لاثبات فاعليته وحيويته لبقية العالم ، قبل مطالبة هذا العالم بدعم تلك الخطوات . (٤٧)

الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية

بحلول ١٩ ابريل ١٩٨٩ كان قد دخلت اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية حيز التنفيذ. وفي ١٧ يوليو ١٩٩٠ تبنت لجنة الأطراف المشاركة بالنظام الشامل للأفضليات المبادئ التوجيهية المتعلقة بأساليب وطرق الجولة الثانية من المفاوضات. وبحلول ٢١ نوفمبر ١٩٩١ كانت ٤٨ دولة نامية قد صدقت على الاتفاقية.

١ - اعلان طهران الوزاري

على هامش المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ٧٧ للتحضير للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي عقد في طهران في نوفمبر ١٩٩١، عقد اجتماع على المستوى الوزاري للأطراف المشاركة في الاتفاقية. كما ضم هذا الاجتماع أعضاء آخرين في مجموعة الـ٧٧ الذين أبدوا عزمهم على الاشتراك في جولة ثانية من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية.

وقد صدر عن هذا الاجتماع اعلان وزاريا مشتركا (٤٨)، أعاد تأكيد الالتزام بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية واعتمادها الجماعي على الذات، مع الاشارة الى برنامج عمل مكسيكو سيتي للتعاون فيما بين الدول النامية لعام ١٩٧٦ وبرنامج أروشا لعام ١٩٧٩ وبرنامج عمل كراكاس لعام ١٩٨١ دون تجاهل قرار الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩ الخاص بالامتيازات التجارية التفضيلية فيما بين الدول النامية. كما اعتبروا تبادل الامتيازات التجارية على أساس تفضيلي أداة لتحقيق هذين الهدفين. ولم ينس الاعلان إبراز دور النظام الشامل في تحقيق تنمية أكثر توازنا وعدلا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة، والاشارة الى التأثير السلبي لاستمرار النزعة الحمائية وتفاقم عبء الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض أسعار السلع الأساسية وصعوبات توجهها موازين المدفوعات على المستوى العالمي على البلدان النامية.

وجاء إعلان طهران متبنيا مبدأ التفاوض على النظام الشامل خطوة خطوة على أن يجري تحسينه وتوسيع نطاقه على مراحل متتابعة. وحدد الاعلان الوزاري تاريخ يوليو ١٩٩٢ موعدا لبدء الجولة الثانية من المفاوضات لتبادل الامتيازات التجارية في إطار النظام الشامل في جنيف بسويسرا وتشكيل لجنة تفاوضية لهذا الغرض على أن تختتم بحد أقصى في يوليو ١٩٩٤ على أن تستضيف كوبا اجتماعا وزاريا عندئذ لاتمام الجولة الثانية من المفاوضات بهدف تسهيل عملية الانضمام للاتفاق، ومواصلة تبادل الامتيازات التجارية وتوسيع نطاق جداول الامتيازات الخاصة بالنظام الشامل بهدف تعزيز التجارة فيما بين الأطراف المشاركة.

وقد فتح اعلان طهران الوزاري عضوية اللجنة التفاوضية للجولة الثانية أمام الأطراف المشاركة في اتفاقية النظام الشامل والبلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ وكذلك تجمعات الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ التي تنوي الاشتراك في الجولة.

وعلى مستوى السكرتارية، دعا إعلان طهران الوزاري سكرتارية النظام الشامل الى مواصلة دعم الأطراف المشاركة وتقديم المساعدة التقنية لها وبقية الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ في إطار الجولة الثانية من مفاوضات النظام.

أما على مستوى التمويل، فقد دعا إعلان طهران صندوق "بيريس - جيريرو" الاستثماني لتوفير التمويل للجولة الثانية للمساعدة في تنفيذ نتائجها.

وبالنسبة لمسألتي الدعم التقني والتمويل أيضا، شمل إعلان طهران دعوة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة للمساهمة.

وبالنسبة للدول الأطراف، فقد أوصى إعلان طهران الوزاري بالزامها عدم القيام خلال مفاوضات الجولة الثانية بفرض قيود على استيراد المنتجات المعروضة أو تبادل الامتيازات باستثناء ما يتم وفقا لأحكام اتفاقية النظام الشامل أو وفق أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

٢ - اجتماع اللجنة التفاوضية للجولة الثانية لمفاوضات النظام الشامل

طبقا لما التزم به إعلان طهران الوزاري، عقدت اللجنة التفاوضية للجولة الثانية من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية اجتماعها الأول في ٢٢ يوليو ١٩٩٢. وبحلول هذا الوقت كانت ٤٠ دولة قد صدقت على اتفاقية النظام الشامل. وشملت الجولة الثانية تبادل امتيازات تعريفية وشبه تعريفية وغير تعريفية بالاضافة الى اتخاذ إجراءات تجارية مباشرة مثل العقود متوسط وطويلة الأجل في الاطار المستقل لمجموعة الـ٧٧ الذي مثله النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية. وقد سمحت الجنة التفاوضية للدول أعضاء مجموعة الـ٧٧ التي لم تتبادل الامتيازات ولكنها وقعت على اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية بأن تنضم الى الجولة الثانية. كما أنها مدت المظلة لتشمل دولا لم تنضم لاتفاقية النظام الشامل أصلا ولكنها منتمية الى مجموعة الـ٧٧ على أن تتفق هذه الدول على شروط الانضمام للجولة الثانية مع الأطراف المشاركة أصلا في النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية، مع مراعاة المعاملة الخاصة للدول الأقل نموا في حالة رغبة أي من هذه الدول الانضمام للجولة الثانية. ومن المتوقع أن تتم عملية انضمام أعضاء من مجموعة الـ٧٧ الى النظام الشامل للأفضليات التجارية من خلال مشاورات تتناول عناصر ممكنة لقوائم عروض ومسائل أخرى متعلقة بالتفاوض على الانضمام(٤٩).

إلا أن الهدف الآخر للنظام الشامل والذي سعت لتحقيقه الجولة الثانية من المفاوضات - بجانب توسيع النطاق الجغرافي لاتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية - كان زيادة الامتيازات التجارية وصولا الى ترتيب شامل للتجارة التفضيلية بما يشمله ذلك من التعريفات والاجراءات غير التعريفية وشبه التعريفية والاتفاقات القطاعية سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. واتسم منهج الجولة الثانية بالمرونة من خلال ترك الباب مفتوحا أمام الأطراف المشاركة سواء على أساس كل منتج على حدة، التخفيضات التعريفية الشاملة، المفاوضات القطاعية، أو الاجراءات التجارية المباشرة مثل العقود متوسطة وطويلة الأجل، بينما اقتصر الأمر خلال مفاوضات الجولة الأولى على منهج تناول كل منتج على حدة بشكل

شمل عمليا تبادل تنازلات تعريفية فقط وبشكل متواضع لمنتجات مثلت نسبة صغيرة من التجارة الخارجية للأطراف المشاركة(٥٠).

وقد طرحت سكرتارية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية تصورا أمام اللجنة التفاوضية للجولة الثانية حول مختلف مناهج التفاوض في تلك الجولة، ويمكن إيجاز هذا التصور فيما يلي:(٥١)

(أ) فيما يتعلق بالحواجز الجمركية: نصت المبادئ التوجيهية لأساليب الجولة الثانية على أن النهج التفاوضية في هذا المجال يمكن أن تشمل المفاوضات على أساس كل منتج على حدة أو التخفيضات التعريفية الشاملة أو مزيجا منهما. أما المفاوضات التعريفية لكل منتج على حدة فتتم من خلال مفاوضات ثنائية لتخفيض التعريفات على كل منتج على حدة من خلال تبادل قوائم العرض والطلب، كما قد تتم بين تجمعات على نطاق متعدد الأطراف مع إدخال تعديلات عليه اذا ما اعتبرت ضرورية. وكما ذكرنا أيضا كان منهج التفاوض على أساس كل منتج على حدة هو السائد في الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل.

وبالنسبة للتخفيضات التعريفية الشاملة فتشمل الاتفاق على هامش تفضيلي عام - كان ١٠ في المائة في الجولة الأولى ولكنه لم ينفذ عمليا خلالها - الا أنه يتمتع بمزايا تبسيط عملية التفاوض واتساع نطاق التغطية، مع جواز اعفاء عدد محدود من المنتجات من هذا الهامش الشامل للتنازلات، على أن يكون موضعا للتفاوض.

(ب) بخصوص الحواجز شبه الجمركية: وهي التي أدرجت في شكل تخفيضات تفضيلية في منهج تناول كل منتج على حدة خلال الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل إلا أنها لم تنعكس ايجابيا على جداول التنازلات المرفقة بالنظام الشامل. وبالتالي تسعى الجولة الثانية لتحقيق قفزة للأمام بشأن خفض التعريفات غير الجمركية لصالح الأطراف المشاركة.

(ج) بالنسبة للحواجز غير الجمركية: لم يتم الاتفاق خلال الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل على أية امتيازات تفضيلية في مجال الحواجز غير الجمركية ليتم تضمينها في جداول الامتيازات رغم شمولها في عمليات الطلب والعرض في إطار مفاوضات تلك الجولة. ومن المنتظر أن تركز الجولة الثانية بشكل خاص على التقليص التفضيلي للقيود الكمية.

(د) وفيما يتصل بالمفاوضات القطاعية: كان قد تم اقتراح منتجات زراعية وأسمدة وبتروكيماويات ومنسوجات كقطاعات ملائمة للتفاوض على ترتيبات تفضيلية في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية. ولكن لم تشمل مفاوضات الجولة الأولى أي ترتيبات قطاعية، إلا أنه من المنتظر أن تشمل الجولة الثانية قطاعات ذات أهمية اقتصادية/اجتماعية للأطراف المشاركة من الدول النامية.

(هـ) وأخيرا بشأن الاجراءات التجارية المباشرة مثل العقود المتوسطة والطويلة الأجل التي تتضمن تعهدات استيراد وتوريد بالنسبة لمنتجات محددة وكذلك عمليات تجارة الحكومة والمشتريات الحكومية والعامة. ولم تشمل الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل أي من جوانب التدابير التجارية المباشرة رغم أهميتها في

تعزيز التجارة المتبادلة فيما بين الأطراف المشاركة وهو ما يستوجب التركيز عليها في الجولة الثانية، خاصة بشأن العقود المتوسطة والطويلة الأجل.

وأخيرا في هذا الجزء نجد لزاما علينا تحليل المهام والأولويات التي طرحها اجتماع لجنة الأطراف المشاركة في يوليو ١٩٩٢ بشأن المستقبل. وقد رأت اللجنة امكانية انشاء فرق تفاوضية فرعية، كما ركزت على تيسير اجراءات انضمام أطراف جديدة الى النظام الشامل وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتلك الأطراف المنضمة حديثا للنظام. كما يمكن إعادة النظر في الهامش التفضيلي العام الذي اعتمدته الجولة الأولى من المفاوضات (١٠ في المائة) بالزيادة أو النقصان وامكان منح اعفاءات تطبيقه ولكن على أساس مفاوضات متبادلة. ويمكن خلال الجولة الثانية من المفاوضات مزج عروض وطلبات بشأن امتيازات غير جمركية على منتجات معينة مع عروض وطلبات على امتيازات جمركية بشأن نفس المنتجات. وقد دعت ورقة سكرتارية النظام الشامل الأطراف المشاركة الى الإسراع بعملية التفاوض لإزالة أو خفض الأثر التقييدي للحواجز غير الجمركية على التجارة فيما بينها، مع التركيز في الجولة الثانية من المفاوضات على القيود الكمية والتراخيص والحظر في إطار تناول كل منتج على حدة، مع النظر في الاتفاق على التزامات عامة بشأن الحواجز غير الجمركية التي تؤثر على تجارتهم التفضيلية مثل استبعاد تطبيق قيود غير جمركية على المنتجات المشمولة في النظام الشامل، أو الالتزام بالتقليل التدريجي من حواجز غير جمركية مفروضة على منتجات ذات أهمية تصديرية عليا لبقية الأطراف المشاركة في اتفاقية النظام الشامل (٥٢).

ودعت اللجنة التفاوضية للجولة الثانية من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية الى اعتبار الأثر التفضيلي لمجالات مثل الاجراءات التجارية المباشرة والاتفاقيات القطاعية والاتفاق على تنازلات غير جمركية استثناء من قاعدة شرط الدولة الأكثر رعاية في إطار النظام الشامل والتصدي له وقصره بشكل حصري(٥٣).

وقد أرفقت سكرتارية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية بمذكرتها السابق الاشارة اليها خطة للجولة الثانية من المفاوضات تضمنت التوصية بإنشاء أربعة لجان فرعية تتفرع عن لجنة التفاوض للجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات على أن تتولى هذه اللجان الفرعية المهام التالية:(٥٤)

(أ) اللجنة الفرعية الأولى تعنى بتيسير عملية الانضمام للنظام الشامل للأفضليات التجارية من خلال تبادل المعلومات بين الطرف الطالب للانضمام والأطراف المشاركة في النظام الشامل بهدف التعرف على فرص تبادل الأفضليات التجارية، وتنظيم مفاوضات ثنائية أو متعددة أطراف استنادا الى قوائم العروض المقدمة من الدولة الراغبة في الانضمام مع تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتلك الدول الراغبة في الانضمام لاتفاقية النظام الشامل.

(ب) اللجنة الفرعية الثانية تعنى بمتابعة المفاوضات حول الحواجز الجمركية وشبه الجمركية وغير الجمركية المتصلة بالمنتجات على أن تدرس وسائل تخفيض أو ازالة هذه الحواجز مع وضع جدول زمني لتواريخ تقديم قوائم الطلبات والعروض وبدء استكمال المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وتعميم قوائم الامتيازات الموحدة للأطراف المتفاوضة. وأخيرا على هذه اللجنة الفرعية التعرف على الالتزامات الممكنة في مجالات الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

(ج) اللجنة الفرعية الثالثة تعنى بالمفاوضات الجمركية الشاملة وتهدف لتنفيذ فكرة الهامش التفضيلي العام والمحدد وتحديد الاستثناءات التي سترد عليه على أساس تفاوضي، مع النظر في إمكانية زيادة هذا الهامش التفضيلي على مراحل خلال فترة زمنية ممتدة. وكذلك ستعنى هذه اللجنة الفرعية بالنظر في إمكانية تحديد معاملة جمركية شاملة وتفضيلية للبلدان الأقل نموا المشاركة في النظام الشامل.

(د) اللجنة الفرعية الرابعة ستعد لمشاورات ومفاوضات بشأن الاجراءات التجارية المباشرة بما في ذلك العقود المتوسطة والطويلة الأجل، وبشأن الاتفاقات القطاعية وغير الجمركية. وتهدف هذه اللجنة لتسهيل تبادل المعلومات على أساس متعدد الأطراف فيما بين الأطراف المشاركة بهدف تنشيط التجارة فيما بينها من خلال عقود طويلة ومتوسطة الأجل وعقود إعادة الشراء والمشتريات الحكومية والعامة فيما بين الأطراف المشتركة، مع تحديد المنتجات التي يمكن أن تشملها المفاوضات القطاعية في إطار النظام الشامل واجراء مفاوضات تهدف لالغاء أو تخفيض حواجز جمركية وشبه جمركية أو غير جمركية تواجه منتجات محددة أو مجموعات مرتبطة من المنتجات.

وقد أظهرت هذه الورقة مرونة عندما تركت لكل لجنة تفاوضية فرعية حرية تحديد جداولها الزمنية وتعديلها مع ضمان استكمال مفاوضات الجولة الثانية بحلول يوليو ١٩٩٤.

٣ - تيسير الانضمام الى اتفاقية النظام الشامل للأفضليات التجارية

استغلت الأطراف المشاركة في اللجنة التفاوضية للجولة الثانية فرصة هذه الجولة للسعي لجذب المزيد من الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ للانضمام للنظام الشامل. وفي هذا الاطار - كما أسلفنا القول - أنشئت اللجنة التفاوضية الفرعية الأولى لتعنى بمسألة تيسير انضمام المزيد من الدول أعضاء مجموعة الـ٧٧ للجولة الثانية رغم عدم انضمام بعض هذه الدول للجولة الأولى. ثم أعقب ذلك في أول أكتوبر ١٩٩٢ بيانا لوزراء خارجية مجموعة الـ٧٧ عن اجتماعهم السنوي السادس عشر الذي عقد في نيويورك دعا أعضاء مجموعة الـ٧٧ الى الانضمام للجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل بهدف مد نطاق تبادل الامتيازات التجارية(٥٥).

وبناء على ذلك أعدت سكرتارية النظام الشامل ورقة في نوفمبر ١٩٩٢ لتعريف الدول أعضاء مجموعة الـ٧٧ التي لم تكن منضمة للجولة الأولى من مفاوضات النظام بشروط الانضمام - من خلال الجولة الثانية - والاجراءات التي يجب أن تتبع لاتمام هذا الانضمام، بالاضافة الى قيامها بتفصيل مهام اللجنة التفاوضية الفرعية الأولى للجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل بما في ذلك تقديم اللجنة التفاوضية الفرعية الأولى المساعدة الى الدولة الراغبة في الانضمام بشأن قائمة العروض التي ستقدمها ومضمونها، وتيسير اللجنة لترتيب الاتصالات وبدء المشاورات واجراء مفاوضات ثنائية ومتعددة أطراف بين تلك الدول وبقية الأطراف المشاركة في النظام الشامل والسعي لتعجيل وصول تلك المفاوضات الى نتائج أسرع(٥٦).

كذلك اقترحت السكرتارية إعداد مشروع بروتوكول انضمام للدولة الراغبة في الانضمام يتضمن أحكاما مبسطة للانضمام على أن يرفق به جدول الامتيازات المتفق عليه للدولة الراغبة في الانضمام. وبمجرد موافقة أغلبية أعضاء لجنة الأطراف المشاركة على بروتوكول الانضمام ومرفقه يصبح الأمر ملزما لجميع الأطراف المشاركة على أن يعقب ذلك توقيع الطرف المنضم نفسه على البروتوكول والتصديق عليه بما يؤهل الطرف المنضم ليصبح طرفا مشاركا في النظام الشامل(٥٧).

ولم يقتصر الأمر على تيسير انضمام دول أعضاء من مجموعة الـ٧٧ لم تكن قد شاركت في الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل، إلا أنه جرى سعي لايجاد مخرج لثمانية دول كانت قد وقعت على اتفاقية النظام الشامل ولكنها لم تصدق عليها في التاريخ المحدد طبقا للاتفاقية - أي قبل ١٩ ابريل ١٩٩٢ - بغرض تمكينها من التصديق لاحقا على الاتفاقية خاصة أن عددا من هذه الدول الثمانية قد شاركت في اللجنة التفاوضية للجولة الثانية بعد أن كانت قد انضمت للجولة الأولى. وتم تكليف اللجنة التفاوضية الفرعية الأولى للجولة الثانية باقتراح حلول لهذا الوضع(٥٨).

وأخيرا أولت اللجنة التفاوضية الفرعية الأولى أيضا اهتماما خاصا لتشجيع انضمام الدول الأقل نموا للجولة الثانية من خلال التأكيد على التدابير التفضيلية المحددة التي تمنح لهذه الدول وعدم مطالبتها بتقديم امتيازات على أساس المعاملة بالمثل، مع منحها مساعدة تقنية مضاعفة عند دخولها المفاوضات للانضمام للجولة الثانية. وتأتي أهمية الدول الأقل نموا بالنسبة للنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية من كون ستة دول فقط من تلك الدول تمثل أطرافا مشاركة في النظام الشامل، مقابل وجود أكثر من ٤٠ دولة من الدول الأقل نموا خارج النظام الشامل(٥٩).

ظهر اتجاه قوي لدى الأطراف المشاركة في الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل لاتباع نفس المنهج الذي تم اتباعه خلال الجولة الأولى من مفاوضات النظام الشامل، ألا وهو منهج تناول كل منتج على حدة. وكان هذا الاتجاه قد تبلور في اتفاق اللجنة التفاوضية للجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل في يوليو ١٩٩٢ على انشاء اللجنة التفاوضية الفرعية الثانية لتعنى بالمفاوضات على منهج تناول كل منتج على حدة وحددت اختصاصاته.

وبناء على ذلك أعدت سكرتارية النظام الشامل ورقة عمل في نهاية يناير ١٩٩٣ بشأن منهج تناول كل حالة على حدة هدف الى الإعداد لتنظيم مفاوضات ثنائية تحقق تخفيضا للحواجز الجمركية وشبه الجمركية وغير الجمركية على منتجات بعينها تكون ذات أهمية للأطراف المشاركة، وذلك من خلال تبادل قوائم الطلب والعرض الخاصة بهذه المنتجات على أن يلي ذلك تعميم نتائج التفاوض على مستوى متعدد الأطراف لكل الأطراف المشاركة مع إدخال بعض التعديلات - الخاضعة للتفاوض - ان لزم ذلك. والتزمت سكرتارية النظام الشامل بتوفير المساعدة التقنية والمعلومات التجارية ذات الصلة للأطراف المشاركة في مفاوضات النظام عند إعدادها لقوائم الطلب الخاصة بها(٦٠). كذلك يمكن لهذه الأطراف الاعتماد على البيانات المتوفرة لدى "نظام المعلومات المتعلقة باجراءات الرقابة على التجارة" التابع للأونكتاد، رغم أن الأمر يستلزم تحديث هذه البيانات والتحقق من استمرار دقتها واستكمالها أحيانا بغيرها من البيانات. كذلك يوجد التزام على الدول الأطراف ذاتها بتوفير المعلومات الخاصة بمعدلات التعريفات الجمركية المطبقة على المنتجات موضع التفاوض مع الأطراف الأخرى بالاضافة الى توفير معلومات حول المنتجات الواردة في قوائم عروضها حتى يمكن للأطراف الأخرى تقييم المكاسب التي يمكن أن تتحقق لها من النظام الشامل في جولته الثانية.

وستتمكن الدول التي ستقدم طلبات وعروض محددة للحصول على امتيازات جمركية بشأن منتج ما أن تجمع بين ذلك وبين تقديم طلبات وعروض للحصول على امتيازات شبه جمركية أو غير جمركية بشأن نفس هذه المنتجات(٦١). ولا شك أن الأطراف المشاركة ستسعى لعدم تخفيف حماية الانتاج الوطني بها تخفيفا كبيرا وستؤكد غالبا على ربط تقديم امتيازات الى دولة طرف أخرى بالحصول على امتيازات جمركية أو غير جمركية لمنتجاتها المصدرة الى هذه الدولة وهو الأمر الذي قد يأخذ شكل اجتماعات رسمية أو غير رسمية، على مستوى ممثلين حكوميين أو خبراء، ثنائي أو متعدد الأطراف.

وعند تعميم نتائج المفاوضات الثنائية على كافة الأطراف المشاركة في النظام الشامل، سيكون من الضروري التزام مبدأ المساواة في المعاملة على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وسيتم ذلك من خلال اتاحة اللجنة التفاوضية للقوائم الخاصة بكافة الامتيازات المتبادلة لكل الأطراف المشاركة(٦٢).

ومن المتوقع أن تشمل مفاوضات الجولة الثانية - عند اتباعها منهج تناول كل منتج على حدة - حواجز غير جمركية بهدف التوصل الى اعفاءات وتخفيضات تفضيلية للحواجز شبه الجمركية وتخفيف آثار الحواجز غير الجمركية على التبادل التجاري فيما بين الأطراف المشاركة.

الافاق المستقبلية للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية :-

فى هذا الإطار ، سنتناول عدة فئات من العناصر التى نرى انها ستساهم فى تحديد مستقبل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، وهى تنقسم الى الفئات الثلاثة التالية :

١ - عناصر يمكن ان تساهم فى نجاح النظام .

٢ - عناصر يمكن ان تساهم فى فشل النظام .

٣ - عناصر خلافية يمكن ان تساهم فى بعض الحالات فى نجاح النظام ولكن يمكن فى حالات اخرى ان تساهم فى فشله .

أولا: عناصر النجاح :-

تنقسم هذه الفئة من العناصر بدورها الى عدة فئات فرعية على النحو التالى :-

١ - عناصر ذات طبيعة تقنية :-

تمثل العقود التجارية متوسطة وطويلة الاجل فيمابين الدول حول منتجات بعينها وكذلك اتفاقيات المقايضة وتلك الخاصة بتوريد مستلزمات الحكومات - وكلها متضمنة فى اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية - عناصر ايجابية بقدر ماتضمن هذه الإتفاقيات استمرار وتدفق التجارة فيمابين الدول النامية ، خاصة أن هذه الإتفاقيات سيصاحبها اجراءات دعم تفضيلية . كذلك فتح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية الباب امام اتفاقيات متعددة اطراف فى هذا المجال . (٦٣) كما ان مثل هذه العقود يكون لها بصفة عامة تاثيرات ايجابية على القدرة الإنتاجية للدول المشاركة ، كما أن اتفاقيات المقايضة التجارية بشكل خاص تتجاوز مشكلات نقص السيولة . (٦٤)

وبالإضافة الى ذلك ، فان ميزة اخرى للنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية تكمن فى انه شكل بادرة للمفاوضات بشأن ترتيبات قطاعية تركز على مجموعة من السلع

المتصلة ببعضها البعض . وترتبط هذه الترتيبات بين اجراءات تجارية تخفض من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وشبه الجمركية . وكانت بعض الاقتراحات قد طرحت بالفعل بشأن بعض المنتجات الزراعية . ويمكن لمثل هذا الطرح ان يشجع المشروعات المشتركة فيمابين الدول المشاركة فى اتفاقية النظام الشامل .

كذلك فان النظام الشامل يطرح امكانية الجمع بين اجراءات تجارية مختلفة .

ففيما يخص الجمارك ، فمن جهة حددت اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النمية معدلات ثابتة لكى تشكل حد الدولة الاولى بالرعاية - او بمعنى اخر المعدل الادنى الذى تطبقه الدول المشاركة فى النظام ، وعلى الاقل ١٠٪ هامش تفضيلى على التعريفة الجمركية فى حالة جمارك عبر الحدود تطبقها كافة الدول . ورغم منح الاتفاقية للدول حق اعفاء " عدد محدود من المنتجات " من تلك المتطلبات ، فان هذه المنتجات ستكون محلا للتفاوض .

وقد كانت آليات الجولة الاولى من مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية مرنة بما يكفى للسماح بمنهج تناول كل سلعة على حدة مع توقف الامر على التفاوض فيمابين الدول على امل زيادة الهامش الادنى للمعاملة التفضيلية .

الا انه لايجب لهذه المرونة ان تجعل الامور تتعقد فى ضوء ارتفاع عدد المنتجات المشمولة باتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، وعدد الدول المشاركة فى اتفاقية النظام .

ان النظام الشامل بشموله كافة الاجراءات التجارية والمنتجات وتأكيده على مد المعاملة العادلة وغير التمييزية والتنازلات الممنوحة فيمابين الدول المشاركة فى النظام الشامل - يبقى محدودا بانطباقه فقط على قوائم التنازلات التى تقدمها الاطراف

المشاركة ولاينطبق بالتالى على كافة العلاقات التجارية فيمابين الدول المشاركة .

ب - <u>دور النظام الشامل للافضليات التجارية بشأن توفير المعلومات :-</u>

طور النظام الشامل فى اطاره آلية لتقديم البيانات للدول المشاركة بشأن الانظمة التجارية والتدفقات الخاصة بالسلع ذات الاهتمام التصديرى للدول المشاركة . ويهدف توزيع هذه المعلومات بواسطة لجنة المشاركين الى دعم التجارة فيمابين الدول المشاركة . ومن جانبها ، فانه سيتعين على الدول المشاركة تنفيذ التزاماتها والاستجابة لطلبات للحصول على معلومات تجارية من اللجنة . ومن جهة اخرى ، فقد حددت اللجنة الاسواق والموردين الرئيسيين لمنتجات الدول المشاركة . وتمثل احدى وسائل توزيع المعلومات ارسال بعثات الى الدول المشاركة .

وتستخدم اللجنة المعلومات المتوفرة من " نظام المعلومات التجارية " - وهو برنامج ممول من برنامج الامم المتحدة الانمائى وجاء اصلا بدعوة من النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . ويمثل " نظام المعلومات التجارية " قاعدة بيانات مبرمجة على الحاسب الآلى حول اجراءات التحكم فى التجارة فى الدول النامية وتاثيرها على تدفق التجارة فيمابين تلك الدول. ويساعد هذا النظام الدول النامية على تقييم فرصها التجارية والاسواق المحتملة لها حتى تتمكن من تحقيق اختيار افضل للشركاء التجاريين فى المستقبل .(٦٥) ومن خلال هذا الدور - بالاضافة الى المساعدة التقنية التى تقدم الى الدول المشاركة - يتفق دور لجنة المشاركين مع المعيار الذى وضعه كل من فينود اجاروال وبنيامين كوهين بشأن ارتباط توافر المعلومات والشفافية بتطوير منظومة تجارية مترابطة (٦٦).

ج - ويمكن ان تصبح الطبيعة التدريجية للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية عاملا هاما لنجاحه . فقد

طرحت الاتفاقية اسلوب الخطوة خطوة فى المفاوضات حول النظام فى مراحل متتالية وفى اطار مراجعات دورية لكل مرحلة ، (٦٧) خاصة فى ضوء تغطيته السلعية والجغرافية العريضة ، والنظم المختلفة للدول المشاركة وتعقد الترتيبات التفضيلية . وقد منحت الاتفاقية الحق لكل دولة طرف ان تسحب تنازلات تكون منحتها فى جولة مفاوضات سابقة ، بشرط ان يكون قد مضى ثلاثة سنوات على الاقل على منح هذه التنازلات . (٦٨)

وفى الاطار نفسه ، لم تقرر الاتفاقية ازالة الحواجز الجمركية ، بل دعت الى هوامش تفضيلية متتالية مع آليات تفاوض متعددة (سواء لكل سلعة على حدة ، او الجمع بين اكثر من سلعة) .

د - <u>واقعية اهداف النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية</u> :-

حاولت آلية النظام الشامل أن تأخذ فى الإعتبار تنوع الانظمة التجارية والتمويلية للدول النامية المشاركة ، وكذلك تعدد الادوات المستخدمة لتنظيم واردات هذه الدول . وقد كان من واقعية الاتفاقية اعتبارها النظام الشامل كهيكل للتجارة التفضيلية وليس كتحرير شامل وكامل لتلك التجارة . كما كان من واقعية النظام الشامل انه فيمايخص الاجراءات غير الجمركية ، فقد اكتفت الاتفاقية بدعوة المشاركين الى ربط القيود الكمية وحظر منح التراخيص ، وذلك بهدف ترك المجال والوقت للتوصل الى فهم مشترك فيمابين الاطراف المشاركة فيما يتصل بالاتجاهات نحو الاجراءات غير الجمركية ، بما يضمن الا تشكل تلك الاجراءات عائقا امام تطبيق التنازلات الجمركية .

هـ - يمثل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية اطارا مؤسسيا وآلية محددة تشرف على ادوات وقواعد تهدف الى تنظيم وتشجيع التجارة فيمابين الدول النامية .

وكما سبق وذكرنا ، فان النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية هو المشروع الذى يجسد التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية بشكل محدد وواضح . وبالتالى ، فان نجاح النظام الشامل سيمنح الثقة للدول النامية لكى تبدا برامج محددة اخرى تعطى دفعة للتعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية .

و - يقدم النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية للمشاركين (سواء دولا نامية او تجمعات اقليمية لدول نامية) فرصة للتشاور مع بعضهم البعض ، خاصة حول المشكلات المتصلة بالتجارة التفضيلية .(٦٩)

ز - ورغم ان المادة ٢١ من اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية تترك الباب مفتوحا امام الدول المشاركة لاعلان تحفظات حول أحكام الاتفاقية ذاتها، فانها تربط ذلك بشرط موافقة غالبية اعضاء لجنة المشاركين على هذه التحفظات .

ح - ويبقى أنه - على الاقل على المستوى النظرى - يرتكز النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية على مبدا تبادل المزايا بشكل يوزع المنافع بطريقة عادلة فيمابين كافة المشاركين ، بينما يأخذ فى الاعتبار تفاوت مستويات التنمية الاقتصادية والصناعية والاحتياجات التجارية لدى الدول الاطراف .

ط - يبدو أن النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية يتوافق مع معيارى المعاملة بالمثل والتغلب على نتائج الدوائر المغلقة للعقوبات والانتقام المتبادل .

ثانيا: عناصر القصور :-

بصفة عامة - وكما كان الحال مع " الجات " - فان تنوع الاجراءات الجمركية وغير الجمركية يحتاج الى قواعد مرنة لتغطيتها جميعا ، ولكن عندئذ تكمن المخاطر فى ضآلة التقدم الذى يمكن تحقيقه على هذا النهج .

ويمكن لنا معالجة عناصر القصور فى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية على اساس الفئات الفرعية التالية :-

1 - مسائل ذات طبيعة تقنية او نصوصية :-

احتوت المادة ١٣ من اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية على احكام بشأن اجراءات وقائية يمكن اتخاذها بغرض التعليق الجزئى للمعاملة التفضيلية التى تمنح لواردات فى حالة ما اذا اضرت هذه المعاملة بالصناعة الوطنية على ان يكون هذا التعليق على اساس غير تمييزى . ويمكن لذلك ان يفتح الباب - كما حدث مع الجات - امام اتخاذ اجراءات مناهضة لتحرير التجارة بما قد يطيح بالفلسفة الاساسية التى تحكم فكرة النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية .

واذا كان الجات يوجد به اطراف قوية تستطيع فرض قواعد النظام التجارى على الأطراف المشاركة ، فهذا ليس هو الحال بالنسبة للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . وينطبق نفس الرأى فى حالة وجود منازعات ، فمشاورات وتوصيات لجنة المشاركين يمكن ان تقال على مستوى الكلمات ، كما انها لاتتسم بطبيعة الزامية ، كما ان منح الاطراف المشاركة المتأثرة بتلك الإجراءات الوقائية حق سحب او تعليق التنازلات الممنوحة للدول التى اتخذت الإجراءات الوقائية قد يفتح الباب امام اجراءات انتقامية متبادلة لا نهاية لها . وتتفق هذه الاحكام الخاصة بالاجراءات الوقائية مع المادة ١٩ من اتفاقية الجات وكذلك المادة ١٣ من بروتوكول المفاوضات التجارية فيمابين الدول النامية .

وبالاضافة الى ماسبق ، فقد خولت المادة ١٤ من اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية الدول المشاركة حق تقييد التنازلات التجارية المتعلقة بالواردات لمواجهة مشكلات خاصة بموازين المدفوعات . كما منحت المادتان

١٩ و ٢٠ من الاتفاقية الاطراف المشاركة الحق فى تعليق التنازلات لدولة طرف اخر تكون طرفا فى نزاع مع الدولة الاولى . وقد سمحت الاحكام الخاصة بميزان المدفوعات للدول المشاركة بفرض قيود كمية او اجراءات اخرى تحد من المزايا الممنوحة فى اطار النظام الشامل اذا كانت الدولة الطرف تعانى من انخفاض فى احتياطاتها النقدية . ورغم ربط الاتفاقية بين تلك الاجراءات وتطبيقها على اساس غير تمييزى ومطالبة الدول الاطراف باخطار لجنة الاطراف بها ، فانها لم تحدد المدى الزمنى الذى تطبق خلاله هذه الاجراءات ، كما انه من الصعب تقدير المصاعب الاقتصادية التى تدفع الدول للجوء الى هذه الاجراءات .

كذلك تسمح المادة ٢٣ من مواد اتفاقية النظام الشامل بفرض اجراءات تتناقض مع احكام الاتفاقية فى حالة وجود تهديد لمصالح تتصل بالامن القومى لدولة طرف اذا ما طبقت تلك الدولة التزاماتها فى ظل الاتفاقية . الا انه - وكما رأى تيسون وريسمان فى مقالهما " الصناعة الامريكية فى المنافسة الدولية " ، (٧٠) فان تطبيق اعتبارات الامن القومى من قبل المشاركين فى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية يمكن ان يفتح الباب امام اجراءات حمائية ، قد تتطور الى شكل متبادل وانتقامى .

وهناك نقطة قصور اخرى على المستوى التقنى للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، وهو انه رغم تغطيته للعوائق غير الجمركية امام التجارة (الترخيص التقييدى ، الحصص ، الحظر ، اجراءات التحكم المتبادلة ، وتامين للواردات ... الخ) ، فانه لايمتد ليشمل اجراءات تفرض لاغراض غير سياسية (النظام العام والامن ، الثقافة والاخلاق) فى حالة تطبيقها على اساس غير تمييزى . كما لايغطى النظام الشامل التراخيص الممنوحة فى اطار اتفاقيات سلعية .

وفيما يتصل بالاطراف المشاركة فى عقود متوسطة او طويلة الاجل تغطى واردات معنية ، او فى اجراءات تجارية مشاركة ، او فى اتفاقيات قطاعية ، او فى تنازلات غير جمركية ، فقد منح النظام

الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية لهذه الاطراف الحق فى ان تقرر عدم مد التنازلات المتصلة بتلك الاتفاقيات الى دول اطراف اخرى . وبالرغم من القيود التى فرضتها اتفاقية النظام الشامل على استخدام هذا الحق بالتأكيد على ان عدم مد هذه التنازلات لن يضر بالمصالح التجارية لاطراف اخرى فى اتفاقية النظام الشامل ، فانه سيكون من الصعب تقدير ذلك على ارض الواقع . ومرة اخرى ، فان الطبيعة غير الالزامية لقرارات لجنة المشاركين قد تشجع الاجراءات الانتقامية من جانب دول اخرى ، وبالتالى الاطاحة باساس النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية. (٧١)

ورغم تشابه بعض أحكام اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية مع المادة ٣٥ من اتفاقية الجات والفقرة ١٥ من بروتوكول الجات حول الدول النامية فى منح الدول الاطراف الحق فى عدم تطبيق قوائم التنازلات على طرف آخر لم يدخل معه فى اية مفاوضات مباشرة ، فان هذه الاحكام لاتبدو محابية للدول منخفضة الدخل - وليس فقط الدول الاقل نموا - التى يتوقع منها توقع معاملة تفضيلية نظرا للطبيعة السياسية للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية .

كما استبعد النظام الشامل التنازلات الخاصة باجراءات غير جمركية ، والاتفاقيات القطاعية والتجارية المباشرة باستثناء من خلال المفاوضات . كما استبعدت تلك الاجراءات من تطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية (٧٢) .

واذا انتقلنا من النصوص الى الممارسة ، فيجد المرء بعض علامات محبطة بشأن مستقبل النظام الشامل ظهرت فى اجتماع بلجراد وفى الجولة الاولى من المفاوضات . ففى بلجراد ، تم تقديم تنازلات جمركية وشبه جمركية وغير جمركية محدودة ، بل أن بعض الدول لم تقدم تنازلات اصلا واكتفت بربط التعريفة الجمركية الموجودة بالفعل . كما لم يتم التوصل فى هذا الاجتماع الى أى عقود تجارية

مباشرة . وخلال الجولة الاولى من مفاوضات النظام الشامل ، كان التركيز على منهج كل سلعة على حدة فى منح التنازلات ، كما اقتصرت فى معظمها على سلع اساسية ومواد أولية ، مما اشار الى تدنى امكانيات استبدال واردات من الدول المتقدمة بمنتجات مماثلة من دول نامية .

ب - توجد فئة اخرى من العوامل التى يمكن أن تؤدى الى الاضرار بحيوية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، وهى تلك التى تتصل بالهياكل الاقتصادية للاطراف المشاركة . ففى حالات متعددة ، يوجد تنافس فيمابين الهياكل التصديرية للدول المشاركة بما يعيق امكانيات التجارة فيمابين تلك الدول والحيلولة دون تكاملها وتحقيقها الاعتماد الجماعى على الذات . (٧٣) كما أن الارتباط والاعتماد على الشمال لفترات طويلة اوجد ازدواجية فى الهياكل الانتاجية لدى الكثير من الدول النامية وبالتالى اعاق تعاونها (٧٤). كذلك فان هناك تكلفة مرتفعة - على الاقل على المدى القصير - للنظام الشامل بالنسبة للدول التى ليست دول اقل نموا او دول مصنعة حديثا ضمن الدول النامية . (٧٥)

كذلك يرى البعض ان التنافس فيمابين الاطراف المشاركة قد يؤدى بالنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية الى ان يصبح " مباراة صفرية " فيمايخص نتائجها بما يناقض النوايا السياسية الكامنة فى النظام .

ج - كان الاحساس بفشل فكرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتردد بعض الدول النامية فى اعادة هيكلة علاقاتها التى تتسم بالتبعية تجاه دول المركز ، وفشل معظم محاولات تجمعات تكاملية فى السابق فى توسيع التجارة فيمابين الدول النامية وتباين مصالح الدول النامية ، ومايتعلق بالنسبة المرتفعة من الناتج القومى الموجهة لخدمة الديون

التى اعاقت حل اشكالية مدفوعات التجارة فيمابين دول الجنوب ، كلها عوامل تعمل ضد امكانيات استمرار ونجاح وتطور النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية فى المستقبل . (٧٦)

د - واذا تبنى المرء الافتراض الاول لنظرية " الاعتماد المتبادل المركب " الذى طرحه كل من كوهين وناى ، (٧٧) فان المرء يلحظ ان النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية لايتضمن القطاع الخاص ، ولكن الحكومات فقط . ويشجع هذا التوجه الحكومات على فرض وصايتها على القطاع الخاص فى دولها وقصر اى امتيازات ممنوحة لذلك القطاع على ارادة الحكومات . وقد طور بعض المحللين هذا الانتقاد بالقول ان دعم التجارة فيمابين دول الجنوب سيتحقق فقط من خلال اتصالات مباشرة فيمابين المؤسسات بما يأخذ فى الاعتبار مصالح الكائنات الاقتصادية الصغيرة والجدوى الاقتصادية . (٧٨) ومن خلال هذا المنهج ، المتحرك من اسفل الى أعلى ، فسيقتصر دور الحكومات على توفير البنية الاساسية لتلك التجارة (المعلومات ، استقرار التشريعات والقوانين وآليات التمويل) . ويمكن ادماج تعويضات للدول الاقل نموا فى مثل هذا الهيكل من خلال مجموعة مستقلة من الترتيبات التفضيلية .

هـ - ويعوق غياب أى أداة مقبولة بشكل عام لتمويل التجارة فيمابين دول الجنوب التوسع فى هذا القطاع . وتجرى حاليا محاولات لتجاوز هذه المشكلة من خلال ترتيبات ثنائية مثل فكرة " مصرف الجنوب " الذى مازال يواجه معارضة من عدد من الدول الغنية الاعضاء فى مجموعة الـ ٧٧ . (٧٩)

و - يوجد تخوف من سلبيات للدولة التى تنضم للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية لان على هذه الدولة اولا ان تدخل فى مفاوضات وتتبادل التنازلات مع اطراف مشاركة . وبالاضافة الى ذلك ، فانه وطبقا لاتفاقية

النظام الشامل ، فانه يجب الاتفاق على شروط الانضمام مع الاطراف المشاركة الاخرى فى النظام الشامل ، وهو الامر الذى قد يفتح الباب لما يقرب من سلطة " الفيتو" . كذلك فقد منحت اتفاقية النظام الشامل للاطراف المشاركة الحق فى تطبيق " فقرة عدم التطبيق " تجاه اطراف منضمة وبالتالى وضع تلك الاخيرة فى موقف ضعيف .

ز – ويسير العدد الكبير من الاطراف المشاركة ضد وجهة نظر كينيث أوى فى مقاله " شرح التعاون فى ظل الفوضى " والتى طالب فيها بأن العدد المحدود من المشاركين يساهم فى دعم التعاون . (٨٠) وهناك التخوف بأن النظام الشامل – وطبقا لما اتفق عليه كوهين وناى واجاروال فى النموذج البنيوى للقوة القطاعية – قد يشهد انحداره اذا لم تتحقق توقعات الاطراف المشاركة سواء على مستوى المكاسب او التاثير . (٨١)

ح – اخيرا ، وكبعد سلبى للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، فانه لم يشر الى التجارة فى قطاع الخدمات او الى نقل التكنولوجيا .

ثالثا: عناصر خلافية :–

تحت هذا العنوان ، يمكن لنا تقييم العديد من العناصر التى قد تساهم فى انجاح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية او فى افشاله بحسب التطور المستقبلى لتلك العناصر وتفاعلها مع البيئة المحيطة . وسيتم تناول تلك العناصر كمايلى :–

١ – النظام الشامل ، والتجمعات الاقليمية ودون الاقليمية :–

ربط برنامج عمل اروشا عام ١٩٧٩ بين التطور التدريجى للنظام الشامل وبين تقوية تجمعات التكامل الاقليمى والافضليات التجارية حيث ان الاخيرة من المفترض ان تمهد الطريق امام النظام الشامل. (٨٢)

وقد سمحت المادة ١٨ من اتفاقية النظام الشامل للاطراف المشاركة للتجمعات الاقليمية الحالية أو المستقبلية بألا تطبق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية الوارد باتفاقية النظام الشامل وبألا تمنح معاملة تفضيلية تشتمل عليها هذه التجمعات الى بقية الدول الاطراف فى اتفاقية النظام الشامل والتى لاتكون اعضاءا بهذا التجمعات .

الا انه بالمقابل فعلى هذه التجمعات ان تخطر الى اتفاقية النظام الشامل وتسجل بها . كذلك ابدت اتفاقية النظام الشامل تفهما لتلك التجمعات بتأكيدها على ان على النظام الشامل فى كل مراحله الاخذ فى الاعتبار مصادر الاهتمام والالتزامات الواردة فى اطار تلك التجمعات الاقتصادية الاقليمية .

ومن جهة ، فانه يمكن لاتفاقية النظام الشامل ان توسع اسواق التصدير امام تجمعات التكامل فيمابين الدول النامية ، كما يمكن لها ان تمثل ساحة للمفاوضات فيمابين تلك التجمعات لمناقشة المشكلات المشتركة وتبادل الخبرات ودعم التجارة فيمابينها . ويمكن لهذه التجمعات - طبقا لاتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية - ان تشارك فى مختلف مراحل عمل النظام الشامل ، مما يبسط ويسهل من عمل النظام الشامل وتطوره . ومن جهة اخرى ، فقد بات واضحا ان العديد من الدول النامية - خاصة من افريقيا واسيا - لم تنضم الى اتفاقية النظام الشامل بسبب قناعتها بأن الاتفاقية تتناقض مع التزاماتها فى ظل ترتيبات اقليمية ودون اقليمية هى منضمة اليها .

ورغم أن بعض المراقبين يرون انه بمرور الوقت ، فانه يمكن للنظام الشامل ان يكتسب حياة خاصة به ، بما قد يحد من استقلالية التجمعات الاقليمية (٨٣)، فان هناك وجهة نظر اخرى ترى أن الترتيبات التفضيلية الاقليمية ستدعم التوجهات الخاصة بالتكامل الاقليمى بما قد يأتى على حساب ترتيبات عبر اقليمية مثل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . (٨٤)

ولا يوجد شك بانه يمكن للنظام الشامل أن يستفيد من دروس نجاح وفشل التجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية للدول النامية . كما يمكن للنظام الشامل أن يستفيد من طرق المواصلات ووسائل الاتصالات التى تأسست بالفعل فى اطار تجمعات اقليمية او دون اقليمية فيمابين دول نامية اعضاء ، وبما يدعم التجارة عبر الاقليمية . وقد رات اتفاقية النظام الشامل فى نفسها عامل داعم اضافى لتجمعات عبر اقليمية أو اقليمية أو دون اقليمية فيمابين الدول النامية . الا أننا نشير هنا الى المشكلة الخاصة بالسوق المشتركة لدول الكاريبى (الكريكوم) ، فلم يقبل " الكاريكوم " فى النظام الشامل نظرا لان بعض اعضائه - رغم كونهم دول نامية - ليست دول اعضاء فى مجموعة الـ ٧٧ . وفى هذا الاطار ، يبرز التناقض بين النصوص القانونية والاعتبارات السياسية الخاصة بتوحيد صفوف جبهة الدول النامية .

وبما أن الترتيبات التعاونية الاقليمية اقدم عمرا واثبت قدما من النظام الشامل باعتبارها تستند على روابط قوية (اجتماعية - ثقافية - اقتصادية - تكامل اسواق العمالة ورأس المال فيمابين الدول الموجودة فى الاقليم) ، [٨٥] فيبقى ممكنا أن المعاملة التفضيلية فى ظل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية بالنسبة للتوريد للحكومة أو القطاع العام قد تتعارض مع احكام مماثلة فى ظل ترتيبات قائمة على المستويين الاقليمى ودون الاقليمى .

ب - عدم وجود طرف أو أطراف محدودة مهيمنة فى اطار النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، والذى كان وجودها يضمن التزام بقية الإطراف بقواعد اللعبة والتحكم فى سلوكياتهم . وتبرز هذه الحقيقة فى ضوء انه لاتوجد دولة واحدة او عدة دول محدودة تتحكم فى نسبة مرتفعة من التجارة فيمابين دول الجنوب . ويمكن لهذه الوضعية ان تضعف من امكانية تأقلم قواعد النظام الشامل

للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية للظروف المتغيرة وبالتالى تؤدى - حسب تصور كل من كوهين وناى واجاروال - الى الاخلال بالنظام ككل بسبب غياب ما أسموه بـ " الهيمنة المستقرة " . [٨٦] وقد اثر غياب القيادة الفعالة بشكل سلبى على عملية صنع القرار حول الاهمية النسبية والاولويات المختلفة فيمابين مختلف مكونات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . [٨٧] كذلك فلا يوجد اى نظام عقوبات فى اطار النظام الشامل لضمان الالتزام بالقواعد ومعاقبة الانتهاكات . [٨٨] وعلى الجانب الآخر ، فقد منحت الاتفاقية ولاية عريضة للجنة الأطراف المشاركة بما يضمن تطبيق احكام الاتفاقية ، ولمراجعة الاستثناءات الممنوحة ، ولرصد عملية تنفيذ نتائج المفاوضات فيمابين الاطراف المشاركة ، وللنظر فى امكانية تطوير جولات اخرى للتفاوض بهدف التوسع فى قوائم التنازلات وتدعيم التجارة فيمابين الاطراف المشاركة . واذا قامت لجنة الأطراف المشاركة باداء هذه الادوار ، فيمكن للدول أعضاء مجموعة الـ ٧٧ أن تثبت لدول الشمال حيوية وفاعلية الدعوة الى عملية ديمقراطية وعادلة لصنع القرار فى ادارة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية .

ج - تنوع أوضاع الدول النامية :-

ضمن العناصر الايجابية للنظام الشامل للافضليات التجارية فيما بين الدول النامية هو طرحها اجراءات تفضيلية وغير تمييزية لصالح الدول الاقل نموا بمايتجاوز اوجه قصور مبدأ التمكين الوارد باتفاقية الجات (المادتان ٣)ز)و١٧) ، وتقديمها معاملة خاصة لصادرات الدول الاقل نموا فى حالة تطبيق اجراءات الوقاية . فقد سمحت اتفاقية النظام الشامل للدول الاقل نموا بالانضمام اليها دون الحاجة لتقديم تنازلات على اساس متبادل . ويحق للدول الاقل نموا أن تسعى للحصول على تنازلات فى اسواق الدول

الاطراف الاخرى وأن تقدم طلبات خاصة - بما فى ذلك لعقود طويلة المدى .(٨٩) كما وجدت بالاتفاقية أحكام خاصة بالمعاملة التفضيلية للواردات من الدول الاقل نموا ، وبتعاون الدول النامية الاخرى فى اقامة مشروعات زراعية وصناعية مشتركة مع الدول الاقل نموا . وهناك حاجة لمساعدة تلك البلدان بغرض دعم قدراتها التصديرية وتنويع هياكلها الانتاجية .

والى جانب المعاملة التفضيلية الممنوحة للدول الاقل نموا ، ففى بعض مراحل التفاوض حول النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، تم اقتراح بنود خاصة بهياكل تعويض للميزانية فى قطاعات بعينها فى مجال التعاون الوظيفى للاطراف المشاركة من غير الدول الاقل نموا ، والتى تعانى من تكاليف مرتفعة بسبب انضمامها للنظام الشامل .

ولاشك أن هناك اساس قوى لوجهة النظر التى تربط تطوير الطاقات التكنولوجية والصناعية للدول النامية بصعود آليات تكاملية جديدة ، وبامكانيات توسيع التجارة فيمابين الدول النامية وبالتالى تقليل التبعية على اسواق الدول المتقدمة . ويسمح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية - طبقا لوجهة النظر هذه - بالتخصص وبتطور تقسيم للعمل يحقق فوائد متبادلة لجميع الاطراف ويساعد فى تطوير نمط انتاج يتلاءم مع متطلبات كل دولة نامية على حدة بالاضافة الى احتياجات الدول النامية ككل .(٩٠) وبناءا على ذلك ، فان التنوع واختلاف المنتجات وانماط الطلب يحتم التجارة والتكامل فيمابين دول الجنوب.

وفى الممارسة ، فقد جاء تطور الدول المصنعة حديثا كمصدرين للسلع المصنعة وكمراكز للمؤسسات المتعددة الجنسيات الجديدة بكل ماجاءت به من طاقات ادارية وتقنية متقدمة ، وكذلك الحاجة للمواد الأولية لتجعل من توسيع التجارة فيمابين دول الجنوب مجالا لتحقيق المكاسب . فلم

تعد تلك التجارة تعاونا فيمابين فقراء ، بل فيمابين دول - بعضها على الاقل - يمكن أن يقدم شيئا للاخرين .(٩١)

ويبقى صحيحا أن المكاسب ربما تتباين فيمابين مختلف مجموعات الاطراف المشاركة فى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية نتيجة تباين مراحل تقدم تلك الدول . ومن الصحيح ايضا أن التوزيع غير العادل للمكاسب قد تحقق فى ظل ترتيبات افضليات تجارية اقليمية كانت اطرافها دول غير متقاربة فى مراحل تقدمها . وكان تخوف بعض الدول المشاركة من نتائج مماثلة تتحقق للنظام الشامل هو الذى دفعها للاصرار على التدرج فى مفاوضات النظام الشامل . وتخشى هذه الدول من تأثير توسع التجارة فيمابين دول الجنوب على مشكلاتها فى مجال المديونية الخارجية وعجز موازين المدفوعات . وللتغلب على هذه المخاوف ، فقد قدمت اقتراحات بأن يمر النظام الشامل عبر مرحلتين . ففى المرحلة الاولى ، تحقق الدول النامية المصنعة التى تتشابه انماط الانتاج والدخل بها اجراءات تحرير تجارة فيمابينها . اما فى المرحلة الثانية ، فان الدول النامية الاقل تقدما يمكن ان تنضم الى هذه الاجراءات بعد تطوير امكانياتها الصناعية لضمان توزيع عادل للمكاسب.(٩٢)

د - المتغيرات السياسية :-

رغم كافة الاختلافات فى الفلسفات ومستويات النمو الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول المشاركة ، فقد توافرت لدى مجموعة الـ ٧٧ الارادة السياسية لتثبيت فى اجتماعاتها - سواء فى نيويورك ، برازيليا أو نيودلهى - التزامها ببدء جولات التفاوض ، رغم أنها لم تتحقق فى المدى الزمنى الذى كان متوقعا لها . وقد عكس الاعلان الختامى للمؤتمر الوزارى فى بيونج يانج لدول عدم الانحياز بشأن التعاون فيمابين دول الجنوب هذا الالتزام السياسى لدى الدول النامية.(٩٣) وهناك حاجة لهذا الالتزام من جانب الاطراف

المشاركة لضمان تنفيذها لالتزاماتها بصدق وجدية واستمرارية . وهذا هو الحال خاصة فى حالة غياب قوى لها دور مركزى مهيمن فى اطار النظام الشامل . فالاحكام والنصوص القانونية وحدها لاتضمن احترام الالتزامات ، ويعتمد الامر بشكل أكبر على الارادة والنوايا الحسنة للاطراف ، خاصة فى ضوء منح اتفاقية النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية العديد من الاستثناءات من تطبيق احكامها .

ويمكن للبعض ان يتحدى اهمية وجود الارادة السياسية فى ضوء الانتقاد الذى وجهه فرناندو كوردوسو للطبيعة السياسية التطوعية المبالغ فيها والذى اعتبرها تتجاهل المصالح والصراعات الداخلية للدول .(٩٤) ورغم ذلك فان اهمية الارادة السياسية تتفق مع تأكيد دانييل بالدوين على ربط الالتزام بوجود اطار سياسى معين (٩٥)

وتوجد اتهامات بأن غياب الارادة السياسية لتطبيق برامج التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية هو نتيجة خيار واعى لقادة بعض الدول النامية ، اى تفضيل الروابط بين الشمال والجنوب .(٩٦) ويستوجب هذا الوضع قيام حملة لرفع الوعى لدى الدول النامية حول اهمية تطبيق النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية وبقية مشروعات وبرامج التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية سواء بالنسبة لكل الدول النامية او لكل دولة منهم على حدة . فالاقتصار بشكل مطلق على اسلوب تحليل التكلفة والمنفعة فى التعامل مع برامج التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية يكشف عن غياب اى وعى طويل المدى للتحديات التى تواجه الدول النامية .

وفى اجتماع بلجراد الشهير ، فقد تضمن الاعلان الختامى التزاما بدعم الشعوب التى تتعرض للعدوان ، الاحتلال ، والهيمنة والعنصرية فى نضالها لاستعادة حقوقها بما فى ذلك

السيطرة على مواردهم وانشطة بلادهم الاقتصادية بما يمكنهم من المشاركة فى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية .[٩٧] ويمكن لهذا فى المستقبل ان يفتح الباب امام عوامل تقسم صفوف لجنة الاطراف المشاركة ، نتيجة تباين التوجهات العقائدية والسياسية حول مسائل سياسية مثل فسلطين،ودول تعرضت للتعريف غير المحدود المعروف باسم " الهيمنة " .

وقد تدفع مثل هذه القضايا الدول الاطراف الى تبنى مواقف - ربما ضد حلفاء اطراف اخرى - بمايؤثر سلبا على وحدتهم . وتحديدا ، فان هناك ثلاثة قضايا سياسية طرحت فى اجتماع بلجراد وهى كمايلى :-

أولا القضية الفلسطينية :-

أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية سكرتارية النظام الشامل انها تنوى المشاركة فى الجولة الاولى من المفاوضات . الا انها لم تشارك فى اى من مفاوضات هذه الجولة ، وفى بلجراد ، تقدم وفد المنظمة بمشروع قرار يطلب الدعم للشعب الفلسطينى من خلال تنازلات تفضيلية غير متبادلة من جانب واحد ، سواء جمركية او غير جمركية ، وذلك فى ضوء واقع انه بوجود الاحتلال الاسرائيلى ، لاتستطيع منظمة التحرير تقديم تنازلات متبادلة .

وقد عارضت بعض الاطراف المشاركة ذلك نظرا لما اعتبرته تلك الاطراف المضمون السياسى لهذا القرار ، ودعت تلك الاطراف الى توجيه هذه المطالبة للدول المجاورة لفلسطين فقط . وعلى المستوى الفنى ، رأت بعض الدول المعارضة ان المنظمة لاتشكل بعد دولة . وعقب مناورات وصفقات خفية عديدة ، كان الحل هو تقديم وعد لمنظمة التحرير بالمشاركة فى انشطة النظام الشامل عندما تتأسس لها دولة ، ولا يعنى ذلك اغلاق الباب امام هذه المسألة فى المستقبل ، خاصة فى ضوء اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فى غزة واريحا وماقد تمتد له هذه السلطة من سيطرة على كل أو معظم الاراضى الفلسطينية

المحتلة بما يمكنها من الدخول فى مفاوضات تتضمن تقديم تنازلات تفضيلية متبادلة فى التجارة مع اطراف اخرى ، خاصة ان وفد فلسطين يحضر بالفعل اجتماعات لجنة المشاركين فى النظام الشامل .

ثانيا: حالة الصين :

اعربت الصين لاول مرة عن رغبتها فى المشاركة فى النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية وذلك خلال اجتماع لجنة التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية التابعة للانكتاد فى نوفمبر ١٩٨٥ . (٩٨) وفى اكتوبر ١٩٨٦ ، قبل وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ انضمام الصين كمراقب للنظام الشامل ، وان اعربت بعض الإطراف المشاركة عن تحفظها على ذلك.

وقد تمت صياغة تلك التحفظات بشكل قانونى وفنى على اساس أن الصين ليست عضوا فى مجموعة الـ ٧٧ ، وهى أولى شروط الانضمام للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . وعلى الجانب الآخر ،ارتكز المؤيدون لانضمام الصين على دعم الصين لمواقف مجموعة الـ ٧٧ فى المحافل الدولية وكذلك مساعداتها التنموية الإقتصادية والتقنية للدول النامية ، اى انهم ارتكزوا على منطلق سياسى . واستمر وضع المراقب للصين حتى الان .

ثالثا: حالة بنما:

تقدم وفدا كوبا ونيكاراجوا بمشروع قرار خلال اجتماع بلجراد يقضى بادانة الضغوط والعقوبات المفروضة ضد بنما التى كانت وقتها فى ظل حكم الجنرال نوريجا ، بما عنى بشكل مباشر ادانة الولايات المتحدة الإمريكية .

وقد واجه مشروع القرار هذا تحفظات سياسية . فمن الناحية الفنية ، لم تكن بنما عضوا بل مجرد مراقب فى الاجتماع . (٩٩)

وانتهى الامر بتبنى وجهة النظر بأنه لضمان نجاح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، يجب ابقاؤه على المستوى الفنى وبعيدا عن السياسة ، رغم ان اطرافا اخرى اعتبرت ذلك الطرح تخليا عن الاب الشرعى للنظام الشامل الذى هو قرار سياسى . وقد انتهى الخلاف حول موضوع بنما بعد الغزو الامريكى لبنما والقبض على الجنرال نوريجا ومحاكمته فى الولايات المتحدة الامريكية وتغيير نظام الحكم القائم فى بنما وبالتالى رفعت الولايات المتحدة العقوبات التى كانت مفروضة عليها .

هـ - دور العوامل الداخلية :-

يمكن تعريف البيئة الداخلية - كما عرفها ارنست هاس - بانها مجموعة العلاقات فيمابين القوى والمصالح والخيارات والعقائد التى تؤثر على توجهات وسلوكيات الدول النامية تجاه النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية .(١٠٠)

كما أن رأى كوهين وناى واجاروال حول اهمية السياسة الداخلية ، يساعدنا فى فهم الضغوط التى تمارسها تلك السياسة فى الدول النامية سواء فى اتجاه دعم التجارة والمعاملات الاقتصادية مع دول نامية اخرى أو فى اتجاه معاكس لذلك . ويمكن ان نفسر ذلك ايضا فى ضوء وجود مصالح قائمة لمجموعات محلية معينة ترتكز على التجارة مع الدول المتقدمة .(١٠١) كما أن مدرسة التبعية يمكن أن تكون مفيدة ايضا جزئيا فى هذا المجال فى شرح ارتباط المصالح والتحالفات الطبقية بين الدول النامية والدول المتقدمة .

كذلك فان بعض جماعات الضغط المحلية يمكن أن تمارس ضغوطا على حكومات الدول الاطراف للتراجع عن اجراءات تحرير التجارة فى ظل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية لضمان الحماية لانتاجهم الوطنى غير القادر على المنافسة .(١٠٢)

وهناك بعد آخر لهذه المسألة وهو أن دعم التجارة فيمابين دول الجنوب يتجه للارتباط بالرؤية الوطنية لاستراتيجية التنمية التى تتبلور فى الدول النامية عندما تتجه لتحقيق نمو عادل وقابل للاستدامة .(١٠٣)

وفى هذه الحالة ، فان الإعتماد الجماعى على الذات يتحقق فقط عندما يتقرر على المستوى السياسى المحلى تبنى خيار الاعتماد على الذات . وبالتالى ، يجب أن تتحرك هياكل التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتعليم والتدريب بالإضافة الى البنية التحتية فى نفس هذا الاتجاه .

وفى هذا الإطار ، فانه يجب احترام الالتزامات التجارية والمالية والمعاملة التفضيلية تجاه دول نامية أخرى والقناعة بمحاباة سلع ومؤسسات العالم الثالث . كذلك سيتطلب تبنى هذا الخيار اعادة اقلمة الهياكل الإنتاجية والاقتصادية فى ضوء امكانات التصدير والاستيراد الموجودة لدى بقية الدول النامية .

ويوجد كذلك نقص حاد فى الخبرات الإدارية والتقنية المتاحة لدى الكثير من الدول النامية عند التعامل مع المشكلات المترتبة على النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية وكذلك غياب آليات وطنية للتعامل مع هذه المشكلات . ويمكن لهذه القدرات أن تتطور وتنمو بمرور الوقت وعلى اساس معيار التجربة والخطأ .

و - العلاقة مع الدول المتقدمة :-

تبنى الاعلان الختامى لاجتماع بلجراد نغمة معتدلة عندما طالب الدول النامية بالتنسيق فيمابينها بشأن تعاملاتها وتعاونها مع البلدان المتقدمة . وقد هدف الإعلان الى طمأنة الدول المتقدمة الى ان النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية سيساعد على زيادة معدلات النمو فى التجارة الدولية والاقتصاد العالمى بشكل عام .(١٠٤)

ويرى بعض المراقبين أن لدى الدول المتقدمة تحفظات تجاه برامج التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية - والنظام الشامل فى مقدمتها - بسبب اصرار الدول النامية على ان تكون مناقشة مثل هذه البرامج واتخاذ قرارات بشأنها مقصورة على تلك الدول رغم مطالبة تلك البلدان للدول المتقدمة والمؤسسات الدولية التى تساهم الدول المتقدمة بشكل اساسى فى ميزانياتها بتمويل جزء اساسى من المتطلبات المالية لهذه البرامج .(١٠٥)

كذلك ترى بعض الدول المتقدمة انه بينما تطالبها الدول النامية بتغيير سياسات اسعار الصرف والتجارة بها لتأثيرها على السياسات والهياكل الاقتصادية للدول النامية ، فان الاخيرة ترفض ان تحيط الدول المتقدمة علما - ناهيك عن ان تعطى لها كلمة - فى ترتيبات مقصورة بشكل مطلق عليها مثل النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، وهو مشروع سيكون له تأثير على التجارة الخارجية للدول المتقدمة .

كما أن المعدلات المرتفعة للمديونية للدول النامية المستحقة للدول المتقدمة وماتمليه من ضرورة دفع قيمة خدمة هذه الديون من خلال تخفيض الواردات لتعويض النقص فى حصائل الصادرات ، ومن تركيز التصدير فى اتجاه دول الشمال للحصول على العملات الحرة اللازمة لها ، قد اثرت سلبا على التجارة فيمابين الدول النامية .(١٠٦)

وقد اثر انخفاض عائدات الدول النامية المصدرة للنفط بشكل سلبى على القدرة على تمويل التجارة فيمابين الدول النامية .(١٠٧)

ويوجد رأى مقابل يتهم الدول المتقدمة بممارسة ضغوط مباشرة أو غير مباشرة على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول النامية لتوجيهها بعيدا عن اتجاه التعاون والتكامل فيمابين دول الجنوب . ونذكر فى هذا السياق ان طرق المواصلات التى تربط المراكز فى الشمال

بالاطراف فى الجنوب لاتشكل بالذات عنصرا مواتيا لدعم التجارة فيمابين الدول النامية .(١٠٨) كذلك يمكن للدول المتقدمة ان تمارس ضغوطا جيو سياسية على الدول النامية أو أن تقدم لها اغراءات لجذبها الى مجموعات تشكل تحالفات تجمع فيمابين دول متقدمة وأخرى نامية .(١٠٩) وأخيرا ، فان المعونات المشروطة التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية يمكن أن تشكل تهديدا للنظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية حيث انه احيانا تكون المنتجات المستوردة من دول نامية اخرى اكثر ملاءمة ويمكن الحصول عليها بشروط افضل من السلع المرتبطة بالمساعدات الممنوحة من الدول المتقدمة .

ورغم هذه العوامل التى قد تبدو معاكسة ، فان الدول النامية قد تحتاج فى مرحلة ما موارد ا من دول الشمال لدعم تنفيذ النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية . ويمكن ايجاد حوار حول كيفية وتوقيت توفير مثل هذه الموارد وسبل انفاقها . كما أن الدول النامية تحتاج الى مساعدة تقنية من مراكز ابحاث وتدريب من الدول المتقدمة لمساعدتها فى تنفيذ التزاماتها فى ضوء النظام الشامل . وبالاضافة الى ماسبق ، ستتولد حاجة الى استثمارات مكثفة من الشمال وتقديم خبرات معرفية حول كيفية توسيع طرق المواصلات ووسائل الاتصالات المرتبطة بشكل مباشر بتدعيم التجارة فيمابين الدول النامية . وسيكون بالطبع على الدول المتقدمة والقطاع الخاص بها ان تقتنع اولا بانه سيكون لمثل هذه المشروعات ولتعزيز التجارة فيمابين دول الجنوب من خلال النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية تأثيرات ايجابية ايضا على توسيع الاسواق القائمة بالدول النامية لصادرات الدول المتقدمة وبالتالى على التجارة والعلاقات الاقتصادية بشكل عام بين الشمال والجنوب .

الخاتمة :-

نأمل أن تكون هذه الدراسة اسدلت بعض الضوء على النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية ، وخصائصه وتطوره ومختلف الافتراضات المرتبطة بظهوره والعناصر التى يمكن ان تؤدى الى نجاحه أو جموده فى المستقبل .

الا أنه من الهام فى هذه المرحلة ان نؤكد على انه فى الاطار العام للتعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية ، فسيكون تأثير النظام الشامل محدودا اذا لم يتحقق اتفاق فيمابين الدول النامية حول ترتيبات الدفع وسبل تمويل التجارة وائتمانات التصدير ، وايضا استكشاف سبل التعاون المشترك والاستثمار فى دول نامية اخرى . وتبرز تجارب التجمعات الاقتصادية الاقليمية السابقة فيمابين الدول النامية الحاجة لتحقيق الانسجام فيمابين السياسات الاقتصادية للدول النامية - مثل اسعار الصرف - بهدف أن تشكل عوامل مكملة لترتيبات الافضليات التجارية المتبادلة .

ويحتاج النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية للتنسيق مع " شبكة اتصالات التنمية " التى اسسها برنامج عمل كراكاس حول التعاون الاقتصادى فيمابين الدول النامية بهدف تبادل الخبرات وتحليل وظائف التجارة المتبادلة فيمابين هذه الدول .

ويمكن ان يكون للنظام الشامل انعكاسات ايجابية على العمالة ، والانتاج والتخصص والميزة النسبية فى الانتاج فى الدول النامية - كما يمكن له أن يلعب دورا فى تحقيق تنويع القاعدة التصديرية للدول النامية وتحقيق استقرار عائدات الصادرات لتلك الدول وبالتالى الحد من عجز موازين مدفوعاتها .

ويمكن للمكاسب التى ستتحقق للدول النامية من جراء تطور وتنفيذ احكام النظام الشامل ، وللاستقرار والتيقن اللذين ترتبطان به ، وكذلك استمرار توقعات الدول الاطراف من النظام الشامل وانخفاض الفرصة البديلة امام الاطراف فى حالة انسحابهم

من النظام الشامل ، هى كلها عوامل تساعد على بقاء ونجاح النظام الشامل . وبالتالى يجب ضمان تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية لكافة الاطراف بما يجعل النظام الشامل قادرا على ايجاد فئات اجتماعية محلية مؤيدة له داخل الدول النامية .

وسيكون من المفيد ايضا اذا است الدول الاطراف على المستوى الوطنى اهدافا ذات طبيعة تأشيرية لتوسيع تجارتها مع دول نامية اخرى عبر فترة زمنية محددة .

وسيكون من الممتع أن نرى على ارض الواقع الى أى حد ومن خلال اية آليات ستعمل قواعد تعديل وسحب التنازلات ، واجراءات الوقاية والتغلب على عجز موازين المدفوعات ، وقواعد تقديم معاملة خاصة للدول الاقل نموا ، والى أى مدى ستحترم الدول التزاماتها فى اطار النظام الشامل واحكامه .

ومن الهام دراسة الاقتراح الذى يدعو الى انه فى الجولات القادمة لمفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية يجب اجراء تخفيضات أكبر ومركزة على سلعة واحدة أو مجموعة محدودة من السلع المتصلة ببعضها البعض ، بدلا من تحقيق تخفيض متواضع على عدد كبير من السلع .(٩٥)

ويمكن ان تدخل مثل هذه الدراسة ضمن اطار برنامج الدراسات المستقبلية المتصلة بالنظام الشامل ، والتى يجب أن تقيم تأثير الاتجاهات فى التجارة الدولية والامكانات الانتاجية والتجارية للدول الاطراف ذاتها .

وانه لصحيح الى حد كبير ان المبادىء العامة التى تحكم النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية مثل التوزيع العادل للمكاسب على الاطراف المشاركة وتغطية قطاع عريض من السلع تمثل معالما اساسية على طريق توسيع وتقدم التجارة الدولية بشكل عام . ويمكن للنظام الشامل ان يقلل الى حد ما من اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة فى بعض القطاعات (المواد الغذائية ، المنتجات الكيماوية ، الصناعات الخفيفة...) الا انه حتى المدى المتوسط لن يكون له تأثير يذكر فى قطاعات مثل التكنولوجيا وانشطة البحث والتطوير .

وفى نهاية المطاف ينجح النظام الشامل للافضليات التجارية فيمابين الدول النامية فى تجسيد الافتراضين معا : أن يكون احدى وسائل تحقيق الاعتماد الجماعى على الذات ، وايضا طريقا لتحسين شروط وأوضاع النظام الاقتصادى والتجارى العالمى لصالح الدول النامية .

****

Mahmoud Abdel-Bari Hamza, The Global System of Trade Preferences Among Developing countries : Origin, Dimensions, Negotiations and Prospects (Geneva : UNCTAD, 1988), p.51. - ١

Final Act, Documents of the Ministerial Meeting of The Negotiating Committee on the GSTP (Brasilia, 1986). - ٢

Vinod Aggarwal, Liberal Protectionism (Berkeley : University of California Press, 1985), Chapter 1. - ٣

Egyptian Ministry of Foreign Affairs, White Book : The Non-Aligned Movement and the New International Economic Order 1961-1983 (Cairo : Ministry of Foreign Affairs, 1984), pp. 23, 25-26. - ٤

Ismail Sabry Abdallah, "A Reading in the Arab Future", Al Ahram, 5/2/1988. - ٥

The History of UNCTAD 1964-1984 (New York : United Nations, 1985) p.202. - ٦

Egyptian Ministry of Foreign Affairs, op. cit., p.79. - ٧

UNCTAD 1964-1984, op. cit., p.191. - ٨

Frank Enrique Bracho, "Utopia and Reality of South-South Cooperation", Development and Socio-Economic Progress, N°3, 1986, p.17. - ٩

UNCTAD 1964-1984, op. cit., p.202. - ١٠

Cooperation South, N° 1, 1986, p.13. - ١١

Statement by Chairman of GSTP Negotiating Committee (Geneva : UNCTAD, 1988). - ١٢

Augustin Papic, "World Economic Environment : Its Impact on the developing countries and their cooperation", Development and South-South Cooperation, June 1986, pp. 39-41. - ١٣

Hamza, op. cit., pp.134-135. - ١٤

Walid Mahmoud Abdel-Nasser "UNCTAD and the Questions of South-South Cooperation", Al Siyassa Al Dawlya (International Politics Quarterly), January 1987. - ١٥

Moses T. Adebanjo, "Economic cooperation among developing countries : A component of international development strategy", in UNCTAD and the South-North Dialogue, ed. by M.Z. Cutajar (Oxford : Pergamon Press, 1985), p.176. - ١٦

١٧ - Hamza, op.cit., p.26.

١٨ - Sanjaya Lall, "Trade bewteen developing countries", Trade and Development, N°6, 1985, p.8.

١٩ - Aggarwal, op.cit., p.13.

٢٠ - Hamza, op.cit., p.125.

٢١ - Ibid, p.22.

٢٢ - UNCTAD Secretariat. Review of the preferential arrangements established under the GATT Protocol relating to trade negotiations among developing countries. Geneva : UNCTAD,1981.

٢٣ - Paragraph 2 (c) of Enabling Clause Decision, GATT Yearbook, Twenty Sixth Supplement 78-79, p.203.

٢٤ - Aggarwal, op.cit. Chapter 1.

٢٥ - Papic, op.cit., pp.45-46.

٢٦ - UNCTAD 1964-1984, op.cit., pp.26,27. See also : Egyptian Ministry of Foreign Affairs, op.cit., p.64.

٢٧ - Hamza, op.cit., pp.7,11.

٢٨ - Miodrag Carbic, "Strengthening of Economic Cooperation Among Developing Countries and the Role and Responsibilities of the NAM", Development and South-South Cooperation, June 86, p.165.

٢٩ - Egyptian Ministry of Foreign Affairs, op.cit., pp.43-45,48.

٣٠ - Adebanjo, op.cit., pp.175-176. See also : Egyptian Ministry of Foreign Affairs, op.cit., pp.51, 53-55.

٣١ - Egyptian Ministry of Foreign Affairs, op.cit., pp.61-63,69,79.

٣٢ - Carbic, op.cit., pp. 168,176.

٣٣ - Ibid, p.171.

٣٤ - Egyptian Ministry of Foreign Affairs, op.cit., p.191.

٣٥ - Ibid, pp.229,233,239,245.

٣٦ - Ibid, pp.265,267-268.

Economic Declaration of Eigth Conference of Heads of States and Governments of Non-Aligned Countries (Harare, 1986), para. 166. ٣٧ -

Richard Stajnar, "Some more reflections on Cooperation among developing countries", Development and Cooperation South-South, June 1986, p.159. ٣٨ -

Abdel-Nasser, op.cit. ٣٩ -

Hans W. Singer, "South-South trade revisited, in a darkening external environment", Development and Cooperation South-South, June 1986, p.28. ٤٠ -

Lall, op.cit., p.2. ٤١ -

André Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment", in R. Rhodes (ed.), Imperialism and Underdevelopment. ٤٢ -

K. Dadzie. Address to the Ministerial Meeting on the GSTP, Brazilia, 22/7/1986. ٤٣ -

Marjan Svetlicic, "Economic Cooperation Among Developing Countries: Business Activity And/Or Politics", Development and Cooperation South-South, June 1986, p.54. ٤٤ -

Adebanjo, op.cit., p.178. ٤٥ -

Manuel Perez Guerrero, "Collective Self-Reliance : turning a concerpt into reality", in UNCTAD and South-North Dialogue, op.cit., p.236. ٤٦ -

Rajiv Ghandi. Inaugural Address to the Ministerial Meeting on GSTP. New Delhi, 25/7/1985. ٤٧ -

Tehran Declaration on the Launching of the Second Round of Negotiations within the Global System of Trade Preferences among Developing Countries (GSTP), GSTP/TEHRAN/2, November 1991. ٤٨ -

GSTP Project, The Second Round of GSTP Negotiations: Activities and Priorities, GSTP/NC II/3, 17 June 1992. ٤٩ -

Ibid. ٥٠ -

Guidelines for Techniques and Modalities for the Second Round of GSTP Negotiations, GSTP/C.P./III/2. ٥١ -

Paragraph 2 of Article 9 of the GSTP Agreement. ٥٢ -

GSTP Project, The Second Round of GSTP Negotiations : Activities and Priorities, op.cit. ٥٣ -

Negotiating Committee for the Second Round of GSTP Negotiations, Plan for the Second Round of GSTP Negotiations, GSTP/NC II/4, 22 July 1992. - ٥٤

Declaration of the Ministers for Foreign Affairs of the Group of 77, the sixteenth annual meeting held in New York on 1 October 1992, paragrpah 55. - ٥٥

Negotiating Committee for the Second Round of GSTP Negotiations: Negotiations Group 1 : Facilitation of Accession, Facilitation of Accession to the Agreement on GSTP, GSTP/NC II/G1/1, 4 November 1992, pp.3-4. - ٥٦

Ibid, p.4. - ٥٧

Ibid, pp.4-5. - ٥٨

Ibid, p.5. - ٥٩

Negotiating Committee for the Second Round of GSTP Negotiations: Negotiating Group 2 : Product-by-Product Negotiations, Product-by-Product Negotiations, A Principal Negotiating Approach, GSTP/NCII/G2/1, 20. January 1993, p.4. - ٦٠

Ibid, p.6. - ٦١

Ibid, pp.8-9. - ٦٢

Hamza, op.cit., p.109. - ٦٣

Ibid, pp 63-64. - ٦٤

South-South Trade and Finance: Strenghtening the Weakest Link (New York : United Nations, 1986), p.22. - ٦٥

Aggarwal, op.cit., Chapter 1. See also : Benjamin J. Cohen, "Balance of Payments Financing : Evolution of a Regime", in International Regimes. - ٦٦

Agreement on the GSTP, Article 3 (d). - ٦٧

Hamza, op.cit., pp. 56-57. - ٦٨

Agreement on the GSTP, Article 19. - ٦٩

L. Tyson and J. Zysman, American Industry in International Competition (Ithaca : Cornell University Press, 1983), Conclusion. - ٧٠

Agreement on the GSTP, Article 9, Paragraph 2. - ٧١

Ibid. - ٧٢

٧٣ - Adebanjo, op.cit, p.188.

٧٤ - Lall, op.cit., p.10. This is also derived from J. Galtung's "structural imperialism".

٧٥ - UNCTAD 1964-1984, op.cit., p.25

٧٦ - Ibid, p.24. See also : Adebanjo, op.cit., p.188. See also : Hamza, op.cit., pp.62-63

٧٧ - R. Keohane and J. Nye ,Power and Interdependence, op.cit., Chapter 2.

٧٨ - Svetlicic, op.cit., pp.53, 63-64.

٧٩ - Adebanjo, op.cit, p.188.

٨٠ - Kenneth Nye, "Explaining Cooperation Under Anarchy", World Politics, October 1985.

٨١ - Lall, op.cit., pp.11-14.

٨٢ - Arousha Program for Collective Self-Reliance (Arousha, 1979), Section A, Paragraph 5 (d).

٨٣ - Stephen D. Krasner, "Regimes and the Limits of Realism : Regimes as Autonomous Variables", International Organizations, Spring 1982.

٨٤ - Singer, op. cit., p.30.

٨٥ - Ismail Sabry Abdallah, op.cit.

٨٦ - Keohane and Nye, op.cit., Chapter 3. See also : Aggarwal, op. cit., Chapter 2.

٨٧ - UNCTAD 1964-1984, op.cit., p.21.

٨٨ - Jeffrey B.Nugent, "Some New Initiatives for South-South Cooperation in the late Eighties", Development and Cooperation South-South,op.cit., p.69.

٨٩ - Hamza, op.cit., p.85.

٩٠ - Ibid, p.50.

٩١ - Lall, op.cit. p.5.

٩٢ - UNCTAD Bulletin, September 1984.

The Pyong Yang Declaration of the Extraordinary Ministerial Conference of Non-Aligned Countries on South-South Cooperation, Pyong Yang, June 1987. _ ٩٣

Fernando Cardoso, "Associate Dependent Development : Theoretical and Practical Implications", in A. Stephan (ed.), Authoritarian Brazil. _ ٩٤

D. Baldwin, "Power Analysis and World Politics : New Trends Versus Old Tendencies", World Politics, January 1979, p. 179. _ ٩٥

Frank Enrique Bracho, op.cit., p.19. _ ٩٦

Document GSTP/MM/Belgrade/L.1/Rev.2. _ ٩٧

UNCTAD Bulletin, December 1985. See also : Ministerial Declaration of Ministers of Foreign Affairs of G-77 countries (New York : G 77, 1986). _ ٩٨

Document GSTP/MM/Belgrade/L.5. _ ٩٩

Ernst Haas, "Why Collaborate ? Issue Linkage and International Regimes", World Politics, April 1980. _١٠٠

Aggarwal, op. cit., pp. 193-194. See also : Manuel Perez Guerrero, "Latin America, Indivisible Part of the third world", Review Chapters of SELA, Vol. 9, June 1985. _١٠١

Hamza, op.cit., p. 48. _١٠٢

Singer, op.cit., p.29. See also : Svetlicic, op.cit., pp.55,56. See also: F.E. Bracho, op.cit., p.23. _١٠٣

Document GSTP/MM/Belgrade/L.1/Rev. 2. _١٠٤

UNCTAD 1964-1984, op.cit., p.22. _١٠٥

Papic, op.cit., pp.42,43. _١٠٦

Nugent, op.cit., p.71. _١٠٧

Papic, op.cit., p.48. _١٠٨

UNCTAD 1964-1984, op.cit., p.24. _١٠٩

قائمة المراجع

أولا - الوثائق

Arousha Program for Collective Self-Reliance. Arousha (Tanzania), 1979.

Dadzie, Kenneth. Address to the Ministerial Meeting of the GSTP Negotiating Committee. Brazilia, May 22nd, 1986.

Declaration of the Ministers for Foreign Affairs of the Group of 77. The Sixteenth Annual Meeting held in New York on 1 October 1992.

Documents of the Ministerial Meeting of the Negotiating Committee on the GSTP. Brazilia : May 1986.

Economic Declaration of Eighth Conference of Heads of States and Governments of Non-Aligned Countries. Harare : September 1986.

Egyptian Ministry of Foreign Affairs. White Book : The Non-Aligned Movement and the New International Economic Order 1961-1983. Cairo : Ministry of Foreign Affairs, 1984.

GATT Yearbook. Selected Instruments and Basic Documents. Twenty-Sixth Supplement 1978-79.

Gandhi. Rajiv. Inaugural Address to the Ministerial Meeting of the GSTP Negotiating Committee. New Delhi, July 25th, 1985.

GSTP/MM/Belgrade/L.1/Rev.2 (Final Declaration of Belgrade Ministerial Meeting of the GSTP Negotiating Committee).

GSTP/MM/Belgrade/L.5 (Resolution by Belgrade Meeting on Panama).

GSTP Project. The Second Round of GSTP Negotiations : Activities and Priorities. GSTP/NC II/3. 17 June 1992.

Guidelines for Techniques and Modalities for the Second Round of GSTP Negotiations. GSTP/C.P./III/2.

Ministerial Declaration of Ministers of Foreign Affairs of G-77 Countries. New York : G-77, 1986.

Negotiating Committee for the Second Round of GSTP Negotiations: Negotiation Group 1 : Facilitation of Accession. Facilitation of Accession to the Agreement on GSTP. GSTP/NC II/G1/I. 4 November 1992.

Negotiating Committee for the Second Round of GSTP Negotiations: Negotiating Group 2 : Product-by-Product Negotiations. Product-by-Product Negotiations, A Principal Negotiating Approach. GSTP/NC II/G 2/1. 20 Januar 1993.

Negotiating Committee for the Second Round of GSTP Negotiations. Plan for the Second Round of GSTP Negotiations. GSTP/NC II/4. 22 July 1992.

The Pyong Yang Declaration of the Extraordinary Ministerial Conference of Non-Aligned Countries on South/South Cooperation. Pyong Yang, June 1987.

Statement by the Chairman of the GSTP Negotiating Committee. Geneva : UNCTAD, 1988.

ثانيا - الأعمال

١- الكتب

Tehran Declaration on the Launching of the Second Round of Negotiations within the Global System of Trade Preferences Among Developing Cousntries (GSTP). GSTP/TEHRAN/2. November 1991.

Aggarwal, Vinod. Liberal Protectionism. Berkeley : University of California Press 1985.

Hamza, Mahmoud Abdel-Bari. The Global System of Trade Preferences Among Developing Countries : Origin, Dimensions, Negotiations and Prospects. Geneva : UNCTAD, 1988.

The Most-Favoured-Nation Treatment. Geneva : UNCTAD, 1988.

The History of UNCTAD 1964-1984. New York : United Nations, 1985.

Keohane, R. and J. Nye. Power and Interdependence. Toronto and Boston : Little, Brown and Company.

South-South Trade and Finance : Strengthening the Weakest Link. New York : United Nations, 1986.

Tyson, L and J. Zysman. American Industry in International Competition. Ithaca : Cornell University Press, 1983.

UNCTAD Secretariat. Review of the Preferential Arrangements Established Under the GATT Protocol Relating to Trade Negotiations Among Developing Countries. Geneva : UNCTAD, 1981.

٢ - المقالات والدوريات

Abdallah, Ismail Sabry. "A Reading in the Arab Future". Al-Ahram, 5/2/1988.

Abdel-Nasser, Walid Mahmoud. "The International Trade Center and South-South Cooperation". Al-Ahram Al-Iqtisadi (Al-Ahram Economist), 16/9/1987.

Abdel-Nasser, Walid Mahmoud. "UNCTAD and the Questions of South-South Cooperation". Al-Siyassa Al-Dawlya (International Politics Quarterly). January 1987.

Adebanjo, Moses T. "Economic Cooperation Among Developing Countries : A Component of International Development Strategy". UNCTAD and South-North Dialogue. ed. M.Z. Cutajar. Oxford : Pergamon Press, 1985

Baldwin, D. "Power Analysis and World Politics : New Trends Versus Old Tendencies". World Politics. January 1979.

Bracho, Franck Enrique. "Utopia and Reality of South-South Cooperation". Development and Socio-Economic Progress. N°3.1986.

Carlic, Miodrag. "Strengthening of Economic Cooperation Among Developing Countries and the Role and the Responsibilities of the NAM. Development and South-South Cooperation. June 1986.

Cardoso, Fernando. "Associated Dependent Development". Theoretical and Practical Implications. A. Stephen. Ed. Authoritarian Brazil.

Cooperation South. N° 1. 1986

Frank, André Gunder. "The Development of Underdevelopment". R. Rhodes. Ed. Imperialism and Underdevelopment.

Guerrero, Manuel Perez. "Collective Self-Reliance : Turning a Concept Into Reality". UNCTAD and South-North Dialogue. M.Z. Cutajar. Ed. Oxford : Pergamon Press, 1985.

"Latin America, Invisible Part of the Third World". Review Chapters of SELA. Vol. 9. June 1985.

Haas, Ernst. "Why Collaborate ? Issue Linkage and International Regimes". World Politics. April 1980.

Krasner, Stephen D. "Regimes and the Limits of Realism : Regimes As Autonomous Variables". International Organizations. Spring 1982.

Lall, Sanjaya. "Trade Between Developing Countries." Trade and Development. N°6. 1985.

Nugent, Jeffry B. "Some New Initiatives for South-South Cooperation in the Late Eighties." Development and Cooperation South-South.

Oye, Kenneth. "Explaining Cooperation Under Anarchy". World Politics. October 1985.

Papic, Augustin. "World Economic Environment : Its Impact on the Developing Countries and their Cooperation". Development and Cooperation South-South. June 1986.

Singer, Hans W. "South-South Trade Revisited In A Darkening External Environment". Development and Cooperation South-South. June 1986.

Stajnar, Richard. "Some More Reflections on Cooperation Among Developing Countries." Development and Cooperation South-South. June 1986.

Svetlicic, Marjan. "Economic Cooperation Among Developing Countries : Business Activity and/or Politics." Development and Cooperation South-South. June 1986.

UNCTAD Bulletin. September 1984.

صدر من السلسلة:

٢٢ ـ دليل المصطلحات الاقتصادية القومية	ديسمبر ١٩٨٩
٢٣ ـ العاملون فى الخارج بين الضياع والتنظيم..................	يناير ١٩٩٠
٢٤ ـ دليل الضرائب ـ الجزء الاول..................................	فبراير ١٩٩٠
٢٥ ـ دليل الضرائب ـ الجزء الثانى	مارس ١٩٩٠
٢٦ ـ الفتاوى الاسلامية فى القضايا الاقتصادية.................	ابريل ١٩٩٠
٢٧ ـ شركات توظيف الاموال والانفتاح الاقتصادى..............	مايو ١٩٩٠
٢٨ ـ تجربة البنوك الاسلامية..	يونيو ١٩٩٠
٢٩ ـ التجربة الليبرالية فى مصر واداء شركات القطاع العام.	يوليو ١٩٩٠
٣٠ ـ تشريعات الاستثمار..	اغسطس ١٩٩٠
٣١ ـ دليل الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية.........	سبتمبر ١٩٩٠
٣٢ ـ زلزال الخليج من الغزو العراقى الى المجهول...............	اكتوبر ١٩٩٠
٣٣ ـ الشركات دولية النشاط..	نوفمبر ١٩٩٠
٣٤ ـ دليل استصلاح الاراضى..	ديسمبر ١٩٩٠
٣٥ ـ الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية.................	يناير ١٩٩١
٣٦ ـ دليل الضرائب...	فبراير ١٩٩١
٣٧ ـ التطورات الدولية الجارية ـ فرص ومحاذير.................	مارس ١٩٩١
٣٨ ـ السوق الدولية للسلاح وعلاقتها بالدول النامية..........	ابريل ١٩٩١
٣٩ ـ المعاملة الضريبية للمشروعاتالاستثمارية..................	مايو ١٩٩١
٤٠ اللائحة التنفيذية الجديدة لقانونالنقدالاجنبى...............	يونيو ١٩٩١
٤١ ـ ضريبة المبيعات «القانون واللائحةالتنفيذية»	يوليو ١٩٩١
٤٢ ـ القواعد الجديدة للتصدير والاستيراد........................	اغسطس ١٩٩١
٤٣ ـ الاصلاح الاقتصادى فى مصر والتطورات الدولية.........	سبتمبر ١٩٩١
٤٤ ـ عالم الغد.. عالم واحد أم عوالم متعددة....................	اكتوبر ١٩٩١
٤٥ ـ قانون سرية الحسابات بالبنوك................................	نوفمبر ١٩٩١
٤٦ ـ الضرائب ودورها فى علاج عجز الموازنة....................	ديسمبر ١٩٩١
٤٧ ـ مصر بين الازمة والنهضة..	يناير ١٩٩٢
٤٨ ـ دليل الضرائب...	فبراير ١٩٩٢

٤٩ ـ الاسلام والحكمة الاقتصادية....................	مـــارس ١٩٩٢
٥٠ ـ التعاون الاقتصادى العربى بين المصلحةوالمصارحة....	ابـريـل ١٩٩٢
٥١ ـ البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية..........	مـــايو ١٩٩٢
٥٢ ـ هجرة المصريين إلى الدول العربية النفطية................	يونيـــة ١٩٩٢
٥٣ ـ الشركات متعددة الجنسيات فى الخليج العربى..........	يوليـــة ١٩٩٢
٥٤ ـ الشركات متعددة الجنسيات فى الخليجالعربى..........	اغسطس ١٩٩٢
٥٥ـ الادارة المصرية فى مواجهة الواقعالجديد..................	سبتمبر ١٩٩٢
٥٦ ـ البيئة وكفاءة القطاع العام..................................	اكـتـوبر١٩٩٢
٥٧ ـ قوانين الاصلاح الاقتصادى................................	نوفمبر ١٩٩٢
٥٨ ـ البورصات تدعيم الاقتصاد الوطنى.........................	ديسمبر ١٩٩٢
٥٩ ـ الاطار القانونى لحماية العمالة المهاجرة.................	يـنـايـر ١٩٩٣
٦٠ ـ السياسة المصرية وقضايا افريقيا........................	فـبـراير ١٩٩٣
٦١ ـ التخصصية لماذا ـ وكيف؟...............................	مـــارس ١٩٩٣
٦٢ ـ دليل الضرائب الجزء الاول................................	ابـريـل ١٩٩٣
٦٣ ـ دليل الضرائب الجزء الثانى...............................	مـــايو ١٩٩٣
٦٤ ـ سـوق المال..	يونيـــة ١٩٩٣
٦٥ ـ السلطة السياسية والتنمية.................................	يوليـــة ١٩٩٣
٦٦ ـ اقتصاديات صناعة الصحافة...............................	اغسطس ١٩٩٣
٦٧ ـ اقتصاديات التعليم..	سبتمبر ١٩٩٣
٦٨ ـ اقتصاديات السياحة...	اكـتـوبر١٩٩٣
٦٩ ـ الفشل المالى لشركات القطاع العام........................	نوفمبر ١٩٩٣
٧٠ ـ دليل التامينات الاجتماعية.................................	ديسمبر ١٩٩٣
٧١ ـ النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى..........	يـنـايـر ١٩٩٤
٧٢ ـ اختلال الهياكل التمويلية لقطاع الاعمال العام............	فـبـراير ١٩٩٤
٧٣ ـ بورصات الأوراق المالية..................................	مـــارس ١٩٩٤
٧٤ ـ دليل الضرائب	ابـريـل ١٩٩٤

الفهرس